الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

الموضوع :

الديمقراطية الليبرالية في الفكر العربي المعاصر

–عزمي بشارة أنموذجاً-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالبتين:

أسماء مهدي

منيرة شتوح

أعضاء اللجنة المناقشة

-د. حميدي لخضر.....رئيساً

-أ. بوراس يوسف.....مشرفاً

- أ. أرفيس علي.....ممتحناً

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان :

قال تعالى ((لئن شكرتم لأزيدنكم))

ابراهيم / الآية "7"

أحمد الله حمدا طيبا مباركا فيه على ما يسره لي من اتمام هذا البحث ..فله الحمد على تمام وكمال نعمته ...

وأتقدم بالشكر الخالص ..إلى أستاذنا المشرف الدكتور بوراس يوسف على المجهودات الجبارة والمعلومات القيمة والارشادات والنصائح التي قدمها لنا طيلة أيام إنجاز هذا البحث ، فكان نعم المشرف فأعلى الله درجته ووفقه في دينه ودنياه..كما نتقدم بالشكر الى كل الاساتذة الكرام الذين صاحبونا بالعلم والتوجيه والارشاد طيلة مشوارنا الدراسي ، أساتذة قسم الفلسفة بالأخص الاستاذ خشعي عبد النور، إلى كل من ساعدنا قريبا وبعيدا، طاقم مكتبة بيروت على المساعدة والتفاني في العمل .

دمتم للعلم رافعين وللحق ناصرين وللخير فاعلين، دمتم عونا وفخرا لنا ...

مقدمة

مقدمة :

إن محاولة الوصول إلى الديمقراطية الليبرالية في العالم العربي أضحى من القضايا التي تسعى اليها هذه الشعوب، باعتبارها ضرورية لتحقيق إصلاحات سواء كانت سياسية أو اقتصادية، وبخاصة الدستورية، والديمقراطية لاتزال مشروع مطلوبا في مجتمعاتنا العربية ، من أجل تحقيق الاستقلال لدى فئات المجتمع المختلفة وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وجعلها معيار تحكم به سيطرتها على مختلف المجالات من خلال تجسيدها لدولة القانون ، وهذا مانشهده في هذا العصر، حيث أصبحت المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي تحتل المرتبة الأولى لدى الشعوب العربية لأجل السمو بالمجتمع الى المرتبة التي يستحقها، والتي تماثل ما لدى الدول الغربية ما جعل المجتمع العربي يتجه الى الثورة سواء كانت سلمية أو مسلحة وهذا لتعرض الديمقراطية إلى نكسات مختلفة في وطننا حالت دون وجود حلول لها، وبالتالي كان يجب الانتقال الى نظام يعترف بحقوق الافراد وحريتهم، وهذا ما ذهب اليه المفكر الفلسطيني عزمي بشارة في مختلف كتاباته وآرائه السياسية عن الديمقراطية خاصة في الوطن العربي، وانظمته المختلفة التي تحكم المجال السياسي، ما جعل اشكالية دراستنا تتمحور حول الديمقراطية الليبرالية، ومدى تطبيقها وتكريسها في الوطن العربي، ومنه كانت الاشكالية المطروحة :

هل يمكن الحديث عن وجود مشروع فكري ديمقراطي ليبرالي عربي معاصر؟، وإذا كان عزمي بشارة يجيب بالإيجاب، فماهي معالم هذا المشروع عنده؟ وهل وصل الوعي العربي حسب عزمي بشارة الى هذه القناعة ؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

كيف يمكن تفعيل الديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي دون المساس بخصوصياته ؟

ماهي الأبعاد والخلفيات المرادة وراء الاصلاحات العربية؟

وهل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون تداول سلمي للحكم وبشكل دوري ومنظم وعن طريق انتخابات حرة ؟

ماهي العوائق الداخلية والخارجية التي وقفت في وجه التقدم السياسي العربي نحو النظام الديمقراطي ؟

وللإجابة عن الاشكالية إقترحنا الخطة التالية، والتي تمثلت في الفصل الأول الذي عنوناه بـ: مدخل مفاهيمي، الذي حاولنا فيه تقديم مفهوم للديمقراطية والليبرالية، ونشأة كلا منهما، وعرجنا الى العلاقة التي جمعت بينهما، وكيفية تسرب الديمقراطية الليبرالية الى الوطن العربي .

أما الفصل الثاني فكان عنوانه : الديمقراطية الليبرالية عند عزمي بشارة، حيث تناولنا مفهوم عزمي بشارة للديمقراطية والليبرالية، والأسس التي يقيمها لكلا النظامين، معرجين في الأخير الى نظرته الى الثورات الغربية .

وفي الفصل الثالث تناولنا فيه رأيه في الديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي، اضافة الى موقفه من الثورات العربية، وفي الأخير حاولنا تقديم أهم الإنتقادات التي وجهت له .

أما المنهج المتبع في الدراسة فتمثل في المنهج التاريخي، حيث قمنا بتأريخ نشأة كل من الديمقراطية ولليبرالية، واعتمدنا ايضا على المنهج التحليلي من خلال تحليلنا للسياق الديمقراطي العربي.

وطبعاً قبل خوضنا في الموضوع والأخذ به كانت لدينا مجموعة من الأسباب منها قرب الموضوع من الواقع المعيش وحياتنا اليومية، كما حاولنا معرفة المسار الحقيقي للديمقراطية والمجال السياسي في الوطن العربي، ومن أجل زيادة معارفنا عن السياسة في وطننا خاصة بعد الربيع العربي .

أما بخصوص (عزمي بشارة) فهو مفكر عربي خاض في مختلف القضايا السياسية العربية من خلال كتاباته وطروحاته المختلفة، ومن أهم المصادر التي استعنى بها، كتاب الثورة والقابلية للثورة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي .

أما أهم المراجع فقد كانت تتمثل في الخيار الديمقراطي لبرهان غليون ومجموعة مؤلفين وكتاب الفكر الليبرالي تحت المجهر لمؤلفه محمود محمد عبد الرحيم علي الصاوي، وكتاب رباعية الديمقراطية لمراد وهبة، وعدة مراجع أخرى مختلفة.

لكن واجهتنا مجموعة من الصعوبات في دراستنا للموضوع تتعلق بندرة كتب عزمي بشارة الورقية والتي تعتبر من أهم المصادر التي تهمنا لإتمام هذا الموضوع، لذلك لجأنا لتغطية هذا العجز بالاعتماد على مجموعة من البرامج التلفزيونية لقناة الجزيرة .

الفصل الأول :

مدخل مفاهيمي

المباحث :

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والليبرالية.

المبحث الثاني : العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية.

المبحث الثالث : تسرب الديمقراطية الليبرالية إلى الفكر العربي.

تمهيد:

يمثل هذا الفصل إطار نظري مفاهيمي حيث تناولنا فيه مفهوم الديمقراطية وكذلك مفهوم الليبرالية عند العديد من المفكرين في مختلف الموسوعات والمعاجم، مع التطرق أيضا للأصول التاريخية لكل منهما وفي الجزء الثاني من هذا الفصل سلطنا الضوء على العلاقة التي جمعت بين كل منهما لإقامة ديمقراطية ليبرالية ثم دخولها إلى الوطن العربي مع التطرق إلى بعض النماذج من المفكرين العرب الذين ساهموا في دخولها للفكر العربي.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والليبرالية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

لقد تعددت تعريفات الديمقراطية واختلفت من حيث العصور والاتجاهات، حيث يعرفها **جميل صليبا** في معجمه على أنها "لفظ من لفظين يونانيين أحدهما ديموس ومعناه الشعب، والآخر **كراتيوس** ومعناه السيادة فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد أو طبقة واحدة منهم، ولهذا النظام ثلاثة أركان الأول سيادة الشعب، الثاني المساواة والعدل والثالث الحرية الفردية والكرامة.[1]

إذن الديمقراطية حسب **جميل صليبا** هي من أصل يوناني تعود فيها السيادة للشعب، وهي أيضا مشاركة المواطنين دون تفرقة بينهم، كما أنها تقوم على ثلاثة أركان أساسية حسية، كما يشر إلى أن كل النظم تحاول الوصول إلى النظام الذي يعتبر حلم سياسي تمثل فيه إرادة الشعب السلطة العليا من خلال انتخاب ممثليه بحرية تامة وبذلك تتحقق الديمقراطية وهي تمس مختلف جوانب الحياة الفكرية، الاقتصادية، وكذلك الاجتماعية.[2]

1- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، د ط، ص 569.

2- المرجع نفسه، ص 570.

فالديمقراطية تمثل حرية الشعب في اختيار ممثليه عن طريق الانتخابات الحرة، وهي النظام الذي تحاول كل السلطات الوصول إليه.

أما **إبراهيم مذكور** فيعرفها كونها: "نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد ولا لطبقة، ويقوم على ثلاثة أسس هي الحرية، المساواة والعدل وهي متكاملة ومتضامنة، والديمقراطية في الحقيقة نظام مثالي يمكن تطبيقه تطبيقا تاما هذه هي الديمقراطية السياسية، أما الديمقراطية الاجتماعية فهي أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والفكر وينشد العدالة الاجتماعية".[1]

فالديمقراطية هنا نظام سياسي يتحقق فيه حرية الفرد والمساواة بين الأفراد داخل المجتمع وتطبقه الديمقراطية السياسية كما أنها أسلوب للحياة يقوم على حرية الرأي والفكر.

أما في موسوعة **لالاند** الفلسفية عرفت على أنها: "حكم الشعب Democratie، أي حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة بلا تمييز على أساس المولد والثروة أو القدرة".[2]

1- إبراهيم مذكور: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمبرية، القاهرة، 1983، د ط، ص 86.
2- أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تر:،أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس سنة 2011، ط 2، ج 1، ص 259.

كما عرفت الديمقراطية في المعجم الفلسفي بالمصطلح الإفرنجي: "مشتق من اللفظة اليونانية Democratia ومعناه الشعب والسلطة والحكم وتعريفها خلق متواصل لصور لم تكن موجودة من قبل".[1]

فحسب المعجم الفلسفي فالديمقراطية هي أيضا السلطة والحكم وهو يرى أنه نظام لم يكن موجود من قبل.

كما نالت كلمة الديمقراطية اهتمام الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم السياسية فكانت محور الفكر السياسي في اليونان واستمر ذلك حتى عصرنا المعاصر، حيث تطور مفهوم الديمقراطية وعرف تفسيرات ومفاهيم مختلفة من مفهوم "حكم الشعب" إلى "حكم الشعب بالشعب" إلى مفهوم "حكم الشعب بالشعب وللشعب"، وهنا نجد أن الشعب عنصر أساسي في الديمقراطية كما أنها تدل أيضا على إرادة أفراد الشعب في اختيار الحاكم، ويتغير مفهوم الديمقراطية بتغير الظروف، يقول **سمير أمين:** "ليس مفهوم الديمقراطية مفهوم علميا يمكن بالتالي تعريفه تعريفا وحيدا ودقيقا لا يقبل المناقشة والشك فيه بل كلمة الديمقراطية هي مجرد تعبير لغوي مانع يتغير بتغير المتحدث والظروف".[2]

إذا لقد نالت الديمقراطية اهتمام مختلف العلوم وعرفت تعريفات مختلفة ولكن ما اتفق فيه أن الحكم فيها يكون للشعب، منه وإليه أن الشعب هو صاحب القرار فيها.

1- مراد وهبة : المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ط5، ص 316-317.

2-خليل سامي أيوب: مفهوم الديمقراطية من الليبرالية إلى الرأسمالية، الحوار المتمدن ع 3566، 2011/12/04، 1:11، المحور حقوق الإنسان.

و قد عرفت الديمقراطية في القرن 18 على "أنها الطريقة في الترتيب المؤسساتي الهادف للوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام ويجعل الشعب نفسه يقرر بالمسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته".[1]

إذا فقد ربطت الديمقراطية في القرن 18 بالنظام المؤسساتي لكن يكون فيها القرار دائما للشعب عن طريق الانتخابات من أجل تحقيق الخير العام.

- **نشأتها**

لقد كان نظام الحكم عند الأثينيين في أول عهدهم يقوم على أساس الحكم الملكي الوراثي الذي تتعاقب عليه الأسر لكن هذا أدى إلى صراع بين هذه الأسر حتى استعانوا بالمجلس الاستشاري لمحاكمة المجرمين وتطور هذا الأخير إلى أن ظهرت في جهازه الهيئات والمناصب المختلفة، وتواصل هذا الوضع السياسي حتى سنّ **أذراكن** شرائعه فكانت أولى الشرائع المدونة في أثينا الذي رأى فيها بعض النقاد أنها مجرد تدوين للعادات والتقاليد إلى أن جاء **صولون** حيث يرى **ج مايات:** "أن إصلاحات أذراكن "Dracam" في أول دستور لأثينا التي أبقت على الامتيازات السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية لصالح الارستقراطيين لم تتمكن من وضع حد لها في الاضطرابات والفتن الداخلية".[2]

1-جوزيف أشومبيتر: الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الحمراء، بيروت، 2011، ط1، ص 483.

2- مسعود طيبي : الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين، دار هومة، الجزائر، 2007، د ط، ص 313.

و منه فإنه ما جاء من محاولات من أجل الإصلاح ووضع حلول لهذا الشعب في الدولة باء بالفشل فكانت المحاولة التي تتمثل في مشروع **صولون** من خلال الجمع أولا بين الأطراف المتصارعة واختيار شخص مؤهل ليكون رئيسا عليهم وبعد وصوله للحكم قام بوضع دستور وأقام الأسس الاجتماعية والهيئات السياسية وقد أقامه على مجموعة من المبادئ للحكم الشعبي (الحرية، المساواة، الاختيار).[1]

و عليه تعد فشل المحاولة الأول التي جاء بها **صولون** بإصلاحات جديدة تمثل ملامح الديمقراطية من خلال إقامة مشروعه على مبادئ أساسية في الحكم الشعبي.

إلى أن مصطلح الديمقراطية لم ينشأ إلا في القرن 5 قبل الميلاد في كتاب تاريخ الحرب البليونيزية للمؤرخ اليوناني **توسيديس** 460-400 قبل الميلاد عندما ذكر عبارة رجل الدولة في أثينا **بركليس** "أن أثينا هي نموذج الديمقراطية لأن دستورنا لا يحاكي قوانين الدول المجاورة وإنما هو نموذج للآخرين".[2]

إذا فإنه يرى بأن الديمقراطية نشأت في الدولة الأثينية وأنها نموذج للآخرين فهي ذات أصل يوناني.

1- مسعود طيبي:الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين، المرجع السابق، ص314.

2- مراد وهبة: رباعية الديمقراطية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،2011 ،ط1 ،ص 5-6.

و عليه فإن النظام الديمقراطي قد تطور مع **بركليس** وبلغ ذروته وهذا ما شهد عليه **أرسطو طاليس:** "لما أقدم **بركليس** على تزعم الحركة الشعبية غدا الحكم أكثر إمعانا في شعبيته.... وبقيت الشؤون السياسية صالحة بعض الصلاح طيلة تزعم **بركليس** الحزب الشعبي".[1]

إذا فقد كان **لبركليس** فضلا كبير في الاصلاحات السياسية في أثينا وضمان حقوق الإفراد فيها.

وقد تقبل الإثنين عبارة الديمقراطية التي جاء بها **بركليس** إلى أن الأمور سارت على عكس ما توقعه **بركليس وهذا** بسبب الحرب البوليونيزية بين أثينا وأسبرطة عام 431 قبل الميلاد التي انتهت بهزيمة أثينا، ونتيجة لذلك ارتأى أفلاطون أن الديمقراطية هي سبب الهزيمة ودعا إلى إحلال الحكم المطلق بدلا عنها وهو يقصد به حكم الله، وفي الأرض يمثل الفيلسوف في نظره الأحق والأجدر بالحكم في الجمهورية".[2]

كما يرى **أفلاطون** أن العوامل التي تؤدي إلى ظهور الديمقراطية هي في الشهوات وحب الثروة في نظره يؤدي إلى نتيجة سيئة وإلى ما لا يحمد عقباه وهذا الأخير متمثل

1- مسعود طيبي: الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين، المرجع السابق، ص 315.

2- مراد وهبة: رباعية الديمقراطية، المرجع السابق، ص 6-7.

في طبيعة الحكم الأولغارشي حيث أنه ينتقل من الأفضل إلى الأسوء هنا الانتقال إلى الحكم الديمقراطية.[1]

إذا فالديمقراطية التي جاء بها **بركليس** قد تعرضت إلى الانتقاد من طرف **أفلاطون** بعدما تقبلها الاثنين في البداية حيث أن **أفلاطون** غير هذه النظرة واعتبرها سببا للاحتلال والهزيمة وتوقف على ذلك استعمال كلمة الديمقراطية.

أما **أرسطو** فقد طرح سؤالا مفاده هل يمكن للمواطنين إن اجتمعوا في حكم المدنية أو لا؟ حيث يجيب بأنه يستحيل ألا يشرك المواطنون في شيء لأن تأليف الدولة وسياستها هما ضرب من الاشتراك.[2]

معناه أن مواطني الدولة الواحدة واشتراكهم في الحكم هو أمر ضروري ،فهم حسبه يشتركون في البلاد والأمة وبالتالي هم شركاء في الدولة والوحدة.

كما أنه رغم تضييق الحكم في المرتبة الأولى وبعد أن يقسم أنواع الحكم إلى ملكي...و ديمقراطي إلى أنه يفضل النوع الثاني وهو يقوم على الاشتراك في الحكم بين

1- مسعود طيبي: الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين، المرجع نفسه، ص 360.

2- مراد وهبة: رباعية الديمقراطية، المرجع السابق، ص 8-9.

المواطنين لما يراه من عيوب في الحكم الملكي الوراثي وهو الوراث الغير الصالحين، بينما الأكثرية تكون أقل عرضة للفساد".[1]

فحسب **أرسطو** أنه ما دام المواطنين في الدولة الواحدة هم شركاء في حدودها وانتمائهم لها فهم أيضا يستطيعون الاشتراك في الحكم وقد فضل الاشتراك في الحكم على أساس أنه أقل عرضة للفساد فالأكثرية تكون أبعد من الفساد على عكس الحكم الملكي.

المطلب الثاني: مفهوم الليبرالية

يوجد هناك تعريفين لليبرالية تعريف سياسي والآخر اقتصادي وسوف نتطرق للتعريف السياسي أولا حيث عرفت في موسوعة **لالاند:**" أنها عبارة عن مذهب سياسي يرى أن تزداد إلى أبعد حد ممكن من استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية وإعطاء المواطنين أكبر قدر من الضمانات لمواجهة تعسف الحكم والسلطة".[2]

كما تعرف على أنها التحرر السياسي، أي الحرية الكاملة في الممارسة السياسية والاجتماعية للأفراد في المجتمع".[3]

1- مسعود طيبي: الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين، المرجع السابق، ص 361.

2- أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المرجع السابق، ص 725.

3- تدهوند رتش: دليل أكسفورد للفلسفة، تر: نجيب الحصادي، ج 1، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، دط، ص 16.

إذا الليبرالية حركة سياسية تعطي للأفراد الحرية في ممارستهم السياسية وتعاملاتهم الاجتماعية، مع عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد.

وعرفت أيضا في السياسة أنها تقوم على الحرية واعتبر أساس التقدم، وتعارض كل سلطة دينية كانت أو تشريعية.[1]

وهي أيضا سياسيا ترتكز وتقوم على الحرية الفردية للأفراد في التمتع بالأمن والحياة والملكية وغيرها من الحقوق، وعلى الحكومة احترام هذه الحقوق وحمايتها من التعسف والدولة هنا أداة للعمل الحر.[2]

و عرفها **عبد الله العروي** على أنها المنظومة الفكرية الوحيدة التي تصف النشاط البشري الحر للفرد في المجتمع".[3]

إذا يمكن القول أن الليبرالية أساسها الحرية المطلقة اقتصادية كانت أو سياسية، وإن الدولة عبارة عن وسيلة لبلوغ الغاية وحماية الحريات للأفراد فقط.

1- مراد وهبة: المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ص 538.

2- قاموس المصطلحات السياسية: بوابة فلسطين القانونية، www.pal.lp.org ص 42

3- عبد الله العروي: مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993، ط5، ص 39.

بعد المزج بين كل من الديمقراطية والليبرالية ظهرت ما تسمى "بالديمقراطية الليبرالية" التي تعرف على أنها نظام حكم وطريقة الحياة بعد المزاوجة التاريخية بين المفهومين.[1]

أما اقتصاديا ترى أنه لا ينبغي للدولة أن تتولى وظائف صناعية أو تجارية، وألا تتدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات الاجتماعية.[2]

أي أنه على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون والأمور التجارية للفرد وتعطيه الحرية الكاملة في تعاملاته الاقتصادية والتجارية دون وضع قيود، **آدم سميث:** "دعه يعمل، اتركه يمر" أي الحرية.

و عرفت كذلك بأنها تقوم على مبدأ المنفعة الشخصية، وأن المنفعة العامة عبارة عن مجموعة أو جملة من المنافع الشخصية، وأن تدخل الدولة في شؤون الأفراد والحد من حريتهم مرفوض أي حرية العمل والتجارة.[3]

إذن بالمعنى العام الليبرالية عبارة عن فكر سياسي اقتصادي يقوم على مبدأ الحرية الفردية المطلقة للأفراد في المجتمع، وعلى الدولة حماية هذه الحقوق بما يضمن للأفراد الحرية والأمن في ممارستهم الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، فالليبرالية تحرر سياسي و اقتصادي للفرد داخل المجتمع والدولة.

1- برهان غليون ومجموعة مؤلفين: حول الخيار الديمقراطي، مركز الوحدة العربية، بيروت،1994، ط1، ص173.

2- أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المرجع السابق، ص 725.

3- مراد وهبة:المعجم الفلسفي، المرجع السابق ،ص 538.

- **نشأتها**

يعود ظهور الليبرالية كمصطلح سياسي إلى عام 1810 بإسبانيا حيث أطلق على روادها على أنفسهم الليبراليون".[1]

ولقد أسهم عدة مفكرين في إعطاء الليبرالية شكلها الأساسي، حيث أن الليبرالية كانت رد فعل على تسلط الكنيسة وطغيان النظام الإقطاعي في القرون الوسطى في أوروبا مما أدى إلى قيام ثورة من قبل الشعل خاصة الطبقة الوسطى، تنادي بالحرية والمساواة والإخاء، حيث كان هذا شعار الثورة الفرنسية".[2]

إذا الليبرالية رد فعل على التسلط والهيمنة الدينية في أوروبا وقمع حرية الأفراد، فجاءت هي كمحاولة لإعطاء الفرد الحرية المطلقة في تسيير شؤون حياته والوقوف في وجه الكنيسة ورجال الدين من سلطتهم وحدهم من الإبداع والحرية.

وكان أول من وقف في وجه الكنيسة وطغيانها رجل الاصلاح الديني **مارتن لوثر** الذي كان له الاثر في تطور فكرة الليبرالية، حيث سجل اعتراضه على الكنيسة وتسلطها في وثيقة من 95 فقرة وعلقها على باب الكنيسة سنة 1517م، لكن حركة الإصلاح الديني

1- أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المرجع السابق، ص 726.

2-عبد الرحيم بن صمايل السلمي: الليبرالية نشأتها ومجالاتها، ص 12.

لم تكن ليبرالية بحتة بل بدفاعها عن الحقوق ودعمها للكفر الأوروبي بالأفكار الدينية التحررية وإضعافها لقوة الكنيسة تكون قد مهدت لنشوء الليبرالية.[1]

إذا **مارتن لوثر** رجل الإصلاح الديني كان بمثابة الدفعة الأولى لنشوء الليبرالية في الفكر الأوروبي بوقوفه في وجه الكنيسة وسلطتها التعسفية.

و كان ميلاد الليبرالية في القرن 17 من الفيلسوف **جون ستيوارت ميل** و**جون لوك** حيث اعتبرا واضعا الأفكار النظرية، ونقلهم نظرية **أفلاطون** التي كانت تقوم على المجتمع إلى الليبرالية التي تقوم على الفرد الحر، وظهرت تزامنا مع الفردانية والرومانسية والبرجوازية وأعطت الجو الملائم لليبرالية.[2]

و الليبرالية نظر لها أيضا العديد من الفلاسفة خاصة أصحاب العقد الاجتماعي التي قامت في ظل الملكية الفردية والحرية للأفراد.

ولقد مرت الليبرالية في نشأتها بثلاثة 03 مراحل:

- المرحلة الأولى: وهي التي تعني الارتكاز على الذات والفرد وهي مرحلة التكوين، أي اعتبار الإنسان هو المحدد لاختياراته والمحقق لذاته.

1-عبد الرحيم بن صمايل السلمي: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، السعودية، جدة، 2003، ط1، ص 48-53.

2-عبد الله الغذامي: الليبرالية الجديدة أسئلة في الحرية والتفاوضية الثقافية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2013، ط2 ، ص 118-119.

- المرحلة الثاني: تمثلت في مرحلة الاكتمال وقيام علم الاقتصاد وعلم السياسة لاكتمال وعي الإنسان العقلي لأعماله وإرادته، وكذلك قيام تعاهدات ومعاملات بين الأفراد في المجتمع.

- المرحلة الأخيرة: كانت مرحلة تقوقع وانغلاق الليبرالية لعدم قولها بالاختلاف واعتباره أساس الابتكار.

و يمكن القول أن العرب تعرفوا على الليبرالية وهي تحمل في طياتها آثار المراحل الثلاث.[1]

1- عبد الله العروي: مفهوم الحرية، المرجع السابق، ص 39-40.

المبحث الثاني: العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية

باعتبار الديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب وتداول السلطة، والفصل بين السلطات والليبرالية مفهوم حديث يقوم على الحرية المطلقة، ومنه لا يمكن أن تكون هناك ليبرالية بدون ديمقراطية ، فهل يعني ذلك وجود تكامل بينهما؟.[1]

إذا الليبرالية والديمقراطية رغم الفرق التاريخي بينهما، إلا أنهما على علاقة وثيقة فلا يمكن وجود واحدة دون وجود الأخرى، أي لا ليبرالية دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية دون ليبرالية فهما مكملان لبعضهما.

الديمقراطية والليبرالية متطابقان فلا ديمقراطية من دون ليبرالية والعكس فالليبرالية تضمن تلقائيا تكافؤ الفرص وآفاق الارتقاء الاجتماعي بالإضافة إلى الديمقراطية المشاركة السياسية لجميع الأفراد في المجتمع.[2]

إذا كانت الديمقراطية الليبرالية تقوم على المزاوجة بين فكرتين أساسيتين الأولى الديمقراطية، والثانية الليبرالية فإنها هي النظام الوحيد الذي عرفه العالم وجربه في العصر الحديث ويكون هذا بعيدا عن التلاعب بالألفاظ وخلط المفاهيم" وبما أن الديمقراطية نظام للحكم كما يراها البعض وطريقة للحياة في نفس الوقت فإن هناك علاقة وسمات مشتركة

1- محمود محمد عبد الرحيم علي الصاوي: الفكر الليبرالي تحت المجهر، جامعة الأزهر، القاهرة، 2011، ط1، ص 26.

2- برهان غليون: مقال في مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية www.aljazeera.net ،2005/06/02، سا 12:30،تاريخ الاطلاع ، 2018/03/11، سا 17:25

بينهما، ويمكننا الحديث عن العلاقة بين هاذين النظامين من خلال مجموعة من النقاط المشتركة:

1. كل منهما يقر بالحقوق الدستورية وحريات الأفراد وحمايتهم من كل اعتداءات السلطة الحاكمة.
2. الإقرار بحق الانتخاب من أجل اختيار ممثل الشعب الأجدر بذلك عن طريق انتخابات دورية تكون وفق شروط ثلاث: الحرية، السرية، وأن تكون عامة.
3. الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والتأكيد على استقلال القضاء.[1]
4. السيادة للقانون والمساواة أمامه وإخضاعه في حد ذاته للرقابة.
5. حماية حقوق الأقلية من طغيان الأكثرية.
6. مشاركة الشعب في القرارات المختلفة وتوزيع المهام والصلاحيات.[2]

إن كل من الديمقراطية والليبرالية هدفهما هو تحقيق حقوق الأفراد وتحقيق المساواة أمام القانون كما أنهما يؤكدان على أن القانون أداة لتحقيق هذه المساواة ، ولكن ذلك بإخضاع القانون نفسه إلى الرقابة ويؤكدان على أن اشراك الشعب في القرارات المختلفة يكون له دور هام في تحقيق هذه العدالة.

1- برهان غليون ومجموعة مؤلفين: حول الخيار الديمقراطي، المرجع السابق، ص 173.
2- المرجع نفسه، ص 173.

كما أن كل من الديمقراطية والليبرالية تحاولان الوصول إلى السلطة ويكون ذلك عن طريق الترتيب المؤسساتي ومحاولة الوصول إلى حل وسيط عن طريق المساواة الاجتماعية والسياسية بين كل من الأقلية والأكثرية.[1]

إذا فإن كل من الديمقراطية والليبرالية تهدفان إلى جعل الوصول إلى السلطة بغرض تحصيل حقوق المواطن وعدم الانحياز إلى الأكثرية على حساب الأقلية.

و هذا ما يمكن الإشارة إليه كأساس للعلاقة بين كل منهما فهما أيضا يؤكدان على:

- حرية الأفراد والمساواة بينهم.
- الإقرار بالتعدد والاختلاف وتعدد العقائد كل حسب تبريره.
- العقلانية والدعوة إلى الحل الوسط بين المصالح المتنافسة (التوافقية).
- توزيع السلطة من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات.

1- عباس عائشة: إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الدراسية 2008/2007، ص 48.

- اعتمادها على النظام المؤسساتي وفق ضوابط تحدد هذه المؤسسات من خلال تسييرها عن طريق أصحاب المناصب السياسية.[1]

إذن فإن القرار بالتعدد والاختلاف والمشاركة بين أفراد الشعب الواحد وتوزيع السلطة والاعتماد على النظام المؤسساتي من أهم النقاط التي جمعت بين كل من الديمقراطية والليبرالية.

1- عباس عائشة: إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، المرجع السابق ، ص 49.

المبحث الثالث: تسرب الديمقراطية الليبرالية إلى الفكر العربي

لمعرفة أو فهم شيء ما فهما صحيحا وواضحا، يجب أن نتابعه من أول لحظة من وجوده، ونتقصى مراحل تكوينه منذ البداية حتى التطور، وفي هذا يقول **علي الصاوي:** "إذا أردنا أن نفهم أي شيء فهما دقيقا، فإن علينا أن نتأمل لحظة ولادته وتاريخ نشأته وأن ندرك الأطوار التي تقلب فيها".[1]

إن التوقيت التاريخي لاتصال الفكر العربي، بالفكر الليبرالي كان لحظة مبكرة، حيث أن الليبرالية كانت أول مذهب فلسفي سياسي غربي تعرف عليه المثقف العربي من خلال أول صدام عسكري استعماري في القرن 19 مع غزو **نابليون** لمصر في 1798 حيث بدأ الوعي العربي في التحرك والمساءلة عن أسباب ضعفه ومكمن قوة الآخر وتطوره.[2]

إذا الليبرالية دخلت العالم العربي مع الاستعمار الغربي للبلدان العربية ودخول مفاهيم وإيديولوجيات جديدة إلى الوعي العربي مما أدى إلى تحرك العرب في محاولة لتدارك تخلفهم.

و رأى باحثون أن ظهور الليبرالية في المجتمع العربي تزامن مع تدهور الدولة العثمانية والغزو الاستعماري الغربي للمشرق العربي وكذلك نمو حركة التحديث في مصر

1- محمود محمد عبد الرحيم علي الصاوي: الفكر الليبرالي تحت المجهر، المرجع السابق، ص 45.

2- الطيب بوعزة: نقد الليبرالية، التنوير للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، ط1، ص 143.

والعراق والشام واستطاع أن يشكل نسيجا فكريا وأيديولوجيا جديد في الوعي العربي تمثل في الليبرالية.[1]

يعتبر الاستعمار كذلك هو السبب الرئيسي والمباشر في سقوط الدولة العثمانية التي كانت تحكم بطريقة إسلامية ودخول الفكر الليبرالي إلى العالم العربي، حيث قام الاستعمار بتفكيك طريقة الحكم الإسلامية وحولها إلى طريقة ليبرالية أوروبية فتحت المجال أمام الحريات السياسية".[2]

إذا يمكن القول أن دخول الليبرالية للفكر العربي كان نتيجة لضعف الدولة العربية وهيمنة الدول الغربية، ودخول الاستعمار إلى الدول العربية ومنها استعمار **نابليون** لمصر الذي كان بمثابة الشظايا الأولى لظهور فكر عربي ليبرالي في الأفق السياسي العربي.

إن الأرضية الحقيقية والأولى لميلاد الفكر الليبرالي في الوطن العربي كانت في مصر، واعتبارها سابقة في النشأة على الليبرالية العربية، جراء احتلال **نابليون** لمصر، حيث وافق **نابليون** في هذه الحملة جملة من العلماء من تخصصات مختلفة، وأدخل الطباعة مما ساهم في تعريف المصريين بالفرق الحضاري الذي يفصلهم عن أوروبا.[3]

1- محمود محمد عبد الرحيم علي الصاوي: الفكر الليبرالي تحت المجهر، المرجع السابق، ص 45.
2- عبد الرحيم بن صمايل السلمي: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، المرجع السابق، ص 48-53.
3- بسام بطوش: كيف تسللت الليبرالية إلى العالم الإسلامي، منقول من كتاب الفكر الاجتماعي في مصر، المرجع السابق ،ص 6.

و توثقت صلة مصر بأوروبا أكثر في عهد **محمد علي** من خلال بعثاته العلمية إلى أوروبا، وكانت هذه البعثات من العوامل الهامة والأساسية في الانفتاح على الغرب وثقافته، وتعلم العمل والبحث في حقول الطب والهندسة وغيرها من العلوم المهمة من أجل بناء دولة مصرية حديثة مواكبة التطور الغربي.[1]

و كذلك يمكن اعتبار حركة الترجمة عامل من عوامل الاطلاع على منجزات العلم الأوروبي وكان التركيز على الكتب العلمية، ومن أهم رواد حركة الترجمة **أحد فتحي زغلول** الذي قام بترجمة كتب السياسة وعلم الاجتماع الأوروبية المعبرة في مضمونها عن الليبرالية، وبالإضافة إلى الطباعة لعبت وسائل الإعلام والصحافة دورا هاما في تنمية الوعي الليبرالي في الوطن العربي.[2]

ولقد شهدت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن التاسع عشر اهتماما بموضوع الديمقراطية الليبرالية هذه الأخيرة التي صارت موضوعا سائدا في مختلف أرجاء العالم على غرار المجتمع العربي وهذا من خلال الكتب والمحلات والدوريات المختلفة سواء كانت عامة أو خاصة عربية أو غربية.[3]

إذا فموضوع الديمقراطية شغل العالم في جميع المجالات وأخذت حيز كبير كموضوع أساسي حيث كانت بدايتها من الغرب ووصولا إلى الوطن العربي.

1- بسام بطوش: كيف تسللت الليبرالية إلى العالم الإسلامي، المرجع السابق، ،ص 8

2- محمود محمد عبد الرحيم علي الصاوي: الفكر الليبرالي تحت المجهر، المرجع السابق، ص 45.

3- برهان غليون ومجموعة من المؤلفين: حول الخيار الديمقراطي، المرجع السابق، ص 15-16.

و كانت بداية التأثر بها وبالنسبة إلى الوطن العربي وبداية الاهتمام بها على شكل ندوات ومؤتمرات وكذلك عبر الحلقات الدراسية التي كانت تعقد في مختلف العواصم العربية إلا أنه يوجب الإشارة بأن قبرص كانت الملجأ الأول لمركز الوحدة العربية 1983م، وهذا بعد الرفض الذي جاء من طرف الدول العربية في بداية الأمر حول قبولها واستضافتها.[1]

كما اهتمت مؤسسات حقوق الإنسان في الوطن العربي بموضوع الديمقراطية على أساس أنه النظام الذي يوفر حماية أكبر لحقوق الإنسان.[2]

كما أن الدعوة إلى الديمقراطية بين ديمقراطية المفكرين العرب لها تاريخ طويل حيث أرجعت البعض إلى عصر النهضة بقول **أحمد صدقي الدجاني:** "قضية الديمقراطية هي إحدى القضايا الرئيسية التي انشغل بها الفكر العربي منذ بزوغ فجر النهضة الحديثة".[3]

و يقصد هنا أن اهتمام المفكرين العرب بالديمقراطية أمر له تاريخ طويل بداية من عصر النهضة.

كما أن **صدقي الدجاني** يرى بأن مصطلح الديمقراطية يعبر عنه بمصطلحات أخرى " الشورى"، "أهل الحل"، "العقد"، "العدل والإنصاف"، وهكذا فهمها مفكري عصر

1- برهان غليون ومجموعة من المؤلفين: حول الخيار الديمقراطي، المرجع السابق، ص 15-16.

2- المرجع نفسه، ص 26-27.

3- المرجع نفسه، ص 27-28.

النهضة مثل: **الطهطاوي، عبد الرحمن الكواكبي، رشيد رضا وخير الدين التونسي**، وقد استخدم مصطلح الديمقراطية الليبرالية وانتشر في الوطن العربي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.[1]

وهذا أيضا ما اهتم به المفكرون العرب أي الجانب السياسي المتعلق بالديمقراطية في الدول العربية التي نراها أو كتب عنها وذلك ما أشرنا إليه سابقا، في إطار اهتمامهم العام لوضع الحدود للسلطة في الدولة وكذا قمع تعسف سلطوية الحكم.[2]

فالاهتمام بالجانب السياسي من طرف المفكرين العرب كان له هدف واضح وهو الحد من التعسف وسلطوية الحكم الذي كان يعاني منه المجتمع العربي.

و بما أن لوسائل الإعلام تأثير ويقصد به الإعلام الجماهيري في الوطن العربي في العقدين المنصرمين، وقد قسمت هذه إلى مرحلتين:

الأولى: بين أعوام (1967-1985)

الثاني: بين عام (1985 إلى وقتنا الحالي)

1- برهان غليون ومجموعة من المؤلفين: حول الخيار الديمقراطي، المرجع السابق، ،ص 16

2- المرجع نفسه ،ص 26-27

وهذه الفترات كان فيها اهتمام كبير بموضوع الديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي وقام من خلالها المفكرين العرب بتشكيل "لجنة الدفاع عن الكتاب العرب" مهمتها الأساسية الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية".[1]

إذا فمختلف التأثيرات لوسائل الإعلام في الوطن العربي أدى إلى خلق لجان للدفاع عن الكتب العرب الذين ينشطون في الجانب السياسي وتشكيل هذه الأخيرة كان له دور كبير في تعرف الفرد العربي على الديمقراطية الليبرالية.

و هذا أيضا ما جاءت به من خلال عقد الندوات من قبل مراكز دراسات الوحدة العربية بين أعوام "1979-1983"، ومنشورات المركز حول الديمقراطية منها "كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي 1983"، و"أزمة الديمقراطية في الوطن العربي 1984".[2]

وعليه فإن الوطن العربي قد تعرف على الديمقراطية من خلال مفكريه الذين زاروا الدول الغربية وتأثروا بها وكتبوا عنها ونقلوها إلى الشعوب العربية، وكذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة الموجهة للجماهير التي قامت بوصف مختلف الأوضاع السائدة في الغرب، وعليه بدأ العالم العربي والدول العربية بالاهتمام بهذا الموضوع وكذلك دراسته والكتابة فيه وتخصيص ندوات خاصة لعلاج هذا الموضوع.

1- برهان غليون ومجموعة من المؤلفين: حول الخيار الديمقراطي، المرجع السابق، ص 27-28.

2- المرجع نفسه، ص 30-109.

كما تعتبر الديمقراطية المطلب الأول من المطالب الاجتماعية العربية بل وتكاد أن تأتي قبل الخبز هذا من ناحية وناحية أخرى فقد أصبح التحول نحو الديمقراطية محور النشاط الجماعي والقومي العربي وهذا رغم وجود عراقيل وصعوبات وغيرها من المشاكل.[1]

كما اعتبرها المجتمع العربي مفتاح العمل من أجل تحقيق أهداف أخرى والنهوض بالمجتمع العربي، وهذا رغم تمسك الأقطار العربية لفترة طويلة بالطريق الواحد للممارسة السلطوية، إلا أن طرأ عليه تغيير وتحول نحو الديمقراطية والتمتع بالحريات السياسية حيث جاء النداء في كل من تونس، الجزائر، اليمن، المغرب، السودان، والخليج العربي، تعبيرا عن سقوط النظام القديم وأملا في نهوض الشعوب العربية رغم أن الفرد العربي تأثر ووعي بها بشكل يمثل قفزة هائلة دون شك.[2]

إذا فوعي الفرد العربي بالديمقراطية الليبرالية كان أيضا نتيجة لحاجته إليها من أجل الخروج من التسلطية وقد أدى هذا الوعي لدى الفرد العربي بها إلى سهولة تقبلها ودخولها إلى الوطن العربي ومحاولة تطبيقها كنموذج إيجابي في الحكم والنهوض بالأمة العربية في مختلف أقطارها واعتبارها تعادل أو تفوق في معادلتها للحصول على الخبز، أي أن المطالبة بالحرية الديمقراطية هي المطالبة بلقمة العيش.

1- برهان غليون ومجموعة من المؤلفين: المرجع السابق، ص 30-109.

2- المرجع نفسه، ص 110.

و من أهم العوامل أيضا التي أدت إلى تسرب الديمقراطية الليبيرالية إلى الوطن العربي عاملين:

- الأول: ما يتعلق بعالم النخبات الحاكمة.
- الثاني: يتعلق بعالم الجمهور الشعبي.

فالعامل الأول كان من خلال إدراك الطريق المسدود الذي وصل إليه نظام الحكم الواحد أو وحدانية السلطة، وعليه صعوبة التواصل مع الشعب في ظل هذا النظام.

أما العامل الثاني فكان من خلال رغبة الجمهور الشعبي التحرر من العقائد ومن كل سيطرة للنظم الحاكمة التي تخضعه بواسطتها، ويعتبر أهم عامل لوعي الشعب بحقوقه والمطالبة بها والتضحية من أجلها.[1]

و عليه فإن وصول الحكم والنظام السلطوي لطريق مسدود في حكم الشعب والتواصل معه في ظل السيطرة المفروضة عليه من طرفهم، وكذا وعي الشعب بحقوقه ووصوله إلى درجة التضحية من أجل الحصول عليها، كان من أهم العوامل التي ساعدته على تقبل تسرب الديمقراطية إلى الوطن العربي.

وبما أن للفكر الغربي التأثير الكبير على المفكرين العرب، وكانت الديمقراطية أهم ما تأثر به هؤلاء المفكرين وهذا كان بداية الاحتكاك مع أوروبا والعالم الغربي فظهرت

1- برهان غليون ومجموعة من المؤلفين: المرجع السابق، ص 111.

مواقف تسعى للحاق بركب الحضارة الغربية وتتبنى النظام الغربي وهو الديمقراطية الليبرالية يقول **برنارد لويس:** "ما بين 1820-1840 بدأ الشباب المسلمون القدوم إلى أوروبا للبحث عن العلم وعن السر الغامض في قوة الغرب وكانت في أوروبا آنذاك أصوات تدعوا إلى تحسينات كان الهدف منها... الدعوة إلى حكم نيابة دستورية، لذا لم يكن من المستغرب أن أكثر هؤلاء الزوار الشرقيين اقتنعوا أن هذه الدعوة هي التعويذة أو الرقية التي يحتاجها الشرق الأوسط".[1]

في ظل التأثير الذي جاء نتيجة الاحتكاك مع الغرب من طرف المفكرين العرب حيث يرون أن السر وراء القوة التي في الغرب أو أوروبا هو نتيجة للحكم النيابي الذي وصفه **لويس برنارد** بالتعويذة أو الرقية التي رأى فيها المفكرين العرب الحل الأمثل والسبب الأول لهذه القوة.

و كما أشرنا سابقا بأن المفكرين العرب تأثروا بالغرب من خلال الاحتكاك فإنه يجدر الإشارة إلى أن بعض أوائل وأهم هؤلاء المفكرين الذين كان لهم الفضل في تعرف الوطن العربي على النظام الديمقراطي الليبرالي:

1- محمد بن صالح العلي: الشورى والديمقراطية وفق أم خلاف؟ الاثنين 03 جمادى الأول 1433هـ، الموافق لـ 26 مارس 2012، ، تاريخ الاطلاع 2018/03/25، سا 20:26. www.islamtoday.net

رفاعة رافع الطهطاوي:

حيث كان على رأس البعثة إلى فرنسا ، وذلك في **عهد محمد علي باشا** وكان تأثيره من خلال قراءته لكتابات كل من: **(فولتير، جون جاك روسو،ومو نتسكيو)**، علما أن مختلف المظاهر المعبرة عن الحرية كان لها التأثير البالغ عليه، يقول **برنارد لويس:**" وأو شرق أوسطي بدأ يناقش ويمدح النظام البرلماني هو مصري أزهري يدعى رفاعة رافع الطهطاوي".

إذا فقد تأثر **الطهطاوي** بمظاهر الحرية والنظام الغربي من خلال مختلف القراءات للكتاب الغرب ومن علامات التأثر دعوة **الطهطاوي** إلى الحرية في الكتابات المختلفة له، كما طالب بتعزيز دور الشعب في المشاركة في الحكم، كما أن هذا التأثر طال أيضا خير الدين التونسي الذي منحت له الفرصة للعيش في باريس لمدة 04 سنوات ومن خلالها اطلع على مختلف جوانب الحياة السياسية في الغرب، وبدوره دعا إلى اقتباس الأفكار السياسية من الغرب وحاول أن يوضح بأن هذه الأخيرة ليست مخالفة للشريعة الإسلامية، وتمثل الدعوة إلى الحرية أهم دعواه كما أنه دعى لإقامة الأحزاب وحاول مقاومة الاستبداد الحاكم.[1]

1- محمد بن صالح العلي: الشورى والديمقراطية وفاق أم خلاف؟ ، المرجع السابق.

خير الدين التونسي

إذا فكل من **الطهطاوي** و**خير الدين التونسي** تأثرا بالفكر الغربي وحاولا تطبيق أو توضيح أن هذا ما يجب أن يتوجب إليه المجتمع العربي، كما أكد **خير الدين** على نقطة أساسية وهي أن هذا النظام لم يخالف ما جاء به الدين الإسلامي، فالإسلام يحرم الظلم والاستبداد.

ثم جاء **محمد عبده** الذي تأثر أيضا بالقراءات العربية للكتاب الأوروبيين ودعا إلى المشاركة الشعبية في الحكم من خلال المجالس النيابية، كما أوضح أنى هذا موجود في الشريعة الإسلامية ولكن لم يطبق إلا نادرا.[1]

إذا ومن خلال التأثيرات المختلفة للفكر الغربي على المفكرين العرب، حاول هؤلاء أيضا أن يدخلوا ما تأثروا به وما رأوه في تلك المجتمعات إلى الوطن العربي من خلال مؤلفاتهم ودعواتهم المختلفة موضحين أن هذا لا يخالف الإسلام وإنما ما جاء به في هذا الإطار بقي مقيدا دون إعمال أو دون تطبيق.

1- محمد بن صالح العلي: الشورى والديمقراطية وفاق أم خلاف؟ المرجع السابق .

الفصل الثاني :

الديمقراطية الليبرالية عند عزمي بشارة

المباحث:

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والليبرالية عند عزمي بشارة

المبحث الثاني :أسس ومبادئ الديمقراطية الليبرالية عندعزمي بشارة

المبحث الثالث: نظرته للثورات الغربية

تمهيد :

الديمقراطية مطلب سياسي ظهر منذ القدم عند اليونان وصولا إلى عصرنا هذا الذي مازال يخوض في هذا الموضوع بما أن الوطن العربي جزء من هذا العالم فقد تأثر بهذا الموضوع وكان هدفا له أيضا ، فالإنسان العربي تعرف على الديمقراطية مقرونة بالليبرالية. والديمقراطية في نظره أداة لتحقيق العدالة والمساواة وتراعي فيه حقوق الأقلية في إطار الأغلبية ، في ظل نظام حكم ديمقراطي ليبرالي وهذا ما حاول أن يعالجه عزمي بشارة في كتاباته المختلفة.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والليبرالية عند عزمي بشارة

سوف نتطرق هنا لتعريف كل من الديمقراطية والليبرالية عند مفكرنا **عزمي بشارة** وسوف نتطرق أولا إلى تعريف الديمقراطية:

يعرف **عزمي بشارة*** الديمقراطية، على أنها حكم الشعب، وهي من أصل أثيني، وتعني حكم الشعب في مقابل حكم الارستقراطية والأوليجارشية، أي حكم الأقلية في مقابل حكم مجموعة من الشعب[1].

كما عرفها في كتابه المسألة العربية على أنها: حكم الأغلبية، داخل نظام تمثيلي منتخب، يكون دوري وبطرق سلمية، كما تعني استقلالية القضاء، وضمان حريات وحقوق مدنية دستوريا[2].

***عزمي أنطون بشارة:** من مواليد الناصرة 22 تموز 1956 مفكر وأكاديمي وكاتب سياسي، فلسطيني حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة، قائد للتجمع الوطني الديمقراطي ومؤسسه في الدولة الصهيونية (فلسطين 48) ونائب سابقا عنه في الكنيست الإسرائيلي وهو يشغل منصب المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، له عدة مؤلفات منها، الثورة التونسية المجيدة، المسألة العربية، المجتمع المدني..

http://ar.m.wikipedia.org

1-عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، قناة الجزيرة الفضائية، حصة في العمق، **freedomfornews.syria . for all**، 2012/07/23، سا 19:47 تاريخ الاطلاع 2018/03/14، سا 12:58.

2-عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ط1، ص 224.

إذا الديمقراطية حسبه حكم سياسي يقوم على الشعب وآراءه وحرياته أي أنها حكم يعني استقلال القضاء ومختلف الهيئات التشريعية المختلفة لضمان حقوق الأفراد داخل المجتمع.

أما الليبرالية فيرى **عزمي بشارة** أنها عبارة عن نخبة من المثقفين المتدينين ظهرت في ق 17، حيث بدأت بالحرية الدينية، والتسامح بين المختلفين من نفس المذهب، حيث تطورت مع **جون ستيوارت ميل** الذي رأى أن الحكام يجب أن يكونوا مجرد مستأجرين من قبل الشعب أو عبارة عن مندوبين لهم في المصالح، يمكن عزلهم أو إلغاء صلاحيتهم أي أن يكون الحكام منتخبين ومؤقتا[1]، ومنه عرفها **عزمي بشارة** أنها الحقوق المدنية، وأن الحرية هي القيمة الجوهرية والأساسية التي تقوم عليها الليبرالية.[2]

إذا الليبرالية تقوم على الحرية سواء عند **جون ستيوارت ميل** أو **عزمي بشارة**، واعتبارها الركن الأساسي الذي تقوم عليه الليبرالية لكي تعبر عن تطلعات الشعب وآرائهم بحرية تامة دون ضغط أو استبداد.

المطلب الأول : ظهور وتطور الديمقراطية الليبرالية وفق عزمي بشارة

يرى **عزمي بشارة** بأن الديمقراطية هي نتاج لصراع طويل وكذلك جدل " في الفكر والواقع وبين الفكر والواقع، كما يرى بأن تطور نظريات الديمقراطية نشأ نتيجة للصراع

1- جون ستيورات ميل: عن الحرية، تر هيثم كامل الزبيدي، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، د ط، ص 10-11.

2-عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق).

الطبقي وهذا من أجل تعميم حق الاقتراع كما أشار عزمي بشارة إلى أن هذا الصراع كانت بدايته الأولى في الطبقة الوسطى ضد الامتيازات الأرستقراطية في أوروبا في ق 18 [1] ، وعليه فإن الديمقراطية هي محاولة الخروج من تسلط الطبقة الأرستقراطية وذلك من خلال الصراع الذي جاءت به الطبقة الوسطى محاولة تعميم حق الاقتراع.

كما أن **عزمي بشارة** يقول بأن تطور النظرية الديمقراطية قد صاحبه تطور الليبرالية في ظل الصراع الذي كان مستمرا مع نفس القوى الاجتماعية التي كانت مع الديمقراطية وكذلك القوى التي تدافع عن حرية التعبير والتنظيم الاجتماعي واستقلالية القضاء والفصل بين مختلف السلطات، ويرى **عزمي بشارة** بأن هذه القيم لم تؤمن بها الديمقراطية التي دائما ما كانت تدعوا إلى حكم الأغلبية، وتعميم حق الاقتراع وقد رأى بأن الديمقراطية في مرحلة لاحقة قد تصارعت مع انتشار الأفكار الليبرالية وهذا من أجل تعميم القيم السابق ذكرها[2]، ومنه ورغم أن تطور الديمقراطية قد صاحبه تطور الليبرالية وأنهما في صراع ضد نفس القوى الاجتماعية إلى أنهما في مرحلة من مراحل تطورهما قد اختلفا كل حسب نظريته وقيمته التي يؤمن بها.

ويشير أيضا إلى أنه وبعد قرون طويلة باتت مسألة الديمقراطية الليبرالية في ظل هذا التطور العلمي والنظري موضوعا يحتاج إلى اختصاص وأن الديمقراطية الليبرالية

1-عزمي بشارة: طروحات عن النهضة المعاقة، رياض الريس، بيروت، 2003م، دط، ص 189-190.
2- المصدر نفسه ،ص 189-190.

صارت كباقي النظريات موضوع يحتاج إلى تدريس ضمن الإدارة والحكم وحقوق الإنسان وهذا وبشكل خاص قبل تولي الحكم أو من أجل تعميم ثقافة الديمقراطية الليبرالية.

فهو يرى بأنه لا يجب عند مواجهة تجربة ما جديدة أن نقوم باستنباط نظرية جديدة في الديمقراطية الليبرالية أو إجراء تجارب جديدة للوصول إلى مواجهة هذه التجربة بل يرى بأنه يجب أن يكون هناك تطور مستمر لهذه النظرية وأن تطورها قائم على الممارسة العملية ولا تبقى نظرية محصورة في النقاش.[1]

ومنه فإن تطور النظرية الديمقراطية الليبرالية مربط أيضا بالتطور العلمي والنظري كما أنه يجب أن يكون هذا التطور في النظرية دائم ومستمر وجعله موضوع ذو تخصص من أجل مواجهة أي تجربة جديدة تصادف النظرية الديمقراطية الليبرالية كما أنه يؤكد على فكرة أن هذا التطور يجب أن يرتقي إلى المستوى العملي ولا يبقى محصورة في الجانب النظري فقط.

المطلب الثاني: الدمج بين الديمقراطية والليبرالية عند عزمي بشارة

يرى **عزمي بشارة** أن الديمقراطية لم تكن ليبرالية ولم تكن الليبرالية كذلك ديمقراطية تاريخيا، بل حصل اللقاء أو الدمج بين كل من الديمقراطية والليبرالية بعد الحرب العالمية

1- عزمي بشارة: طروحات عن النهضة المعاقة، المصدر السابق ، ص 190.

الثانية، حين ظهر خطر الديماغوجيا* الشعبوية، وعزلة الفكر الليبرالي كذلك عن الجمهور الواسع أي عن الأغلبية والميل إلى الأقلية.

وما أفرزته الانتخابات في عصر الثقافة الجماهيرية بعد الأزمة الاقتصادية وانحلال النخب السياسية، من هنا تبينت الحاجة عند كل من الديمقراطيين والليبراليون إلى الربط بين المبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات المدنية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لكن كان هذا الربط عند فئات محددة من الديمقراطيين والليبراليين.[1]

و من هنا يرى **عزمي بشارة** أن كل من الديمقراطية والليبرالية لم تخلق سويا، بل جاءت كل واحدة منهما على حدى وحصل الدمج بينهما عند الحاجة إلى أنظمة دستورية متوازية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

إن نظام الديمقراطية الليبرالي لم يكن موجودا أو قائما في أثينا أو حتى القرون الوسطى، ولا عصر النهضة مثل فينيسا وفلورنسا...

بل احتاج التقاء الديمقراطية واندماجها حسب **عزمي بشارة** مع الليبرالية لبضعة قرون، لأن الليبراليون المنادون بالحرية والحقوق لم يكونوا ديمقراطيين، ولا حتى الديمقراطيون كانوا تاريخيا ليبراليين بل احتاج الأمر قيام حربين عالمتين، وتحول

*- **ديماغوجيا:** كلمة يونانية، تعني شعبا أو قائد سياسيا، وهو مصطلح يدل على التقييم الأخلاقي السلبي لنمط من الأفعال، ومن بين أهدافها الوصول إلى السلطة واكتساب الشعبية لدى الجماهير واستخدام الخداع السياسي في الحملات الانتخابية، بوابة فلسطين، مرجع سابق، ص 27.

1- عزمي بشارة: صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل حينما تتجب الديمقراطية نقائض الليبرالية، سياسات عربية، ع 23، 2 نوفمبر 2016، ص 15.

الاشتراكية من الديمقراطية الشعبية إلى أحد أنواع الاستبداد، ومنه أصبح الناس يتصورون الديمقراطية كنظام ديمقراطي ليبرالي يقوم على حكم الأغلبية وفق القواعد الديمقراطية الليبرالية منها الرقابة على حكم الأغلبية واستقلال للقضاء وكذلك تعميم المواطنة وحقوقها.[1]

إذا حسبه اللقاء بين الديمقراطية والليبرالية حدث فقط بعد نشوب الحربين العالميتين أو حدوث التسلط، وكذلك تحول الاشتراكية من المساواة الشعبية إلى الطغيان والهيمنة، ما بلور اللقاء بين الأغلبية والاتجاه الحر، وقيام نظام ديمقراطي ليبرالي.

كما أن المندوبون عن الشعب يكونوا منتخبين من قبل الأكثرية ومنه توفر الحرية في الاختيار لمن يصوت، ومنه تصبح الحرية جوهر لممارسة السلطة تعبر عن رأي الشعب، ويفتح المجال للأقلية أن تصبح أكثرية، وتندمج مع الأكثرية من خلال انتخابات قادمة ومنه هناك دمج بين حكم الشعب والحرية الفردية.[2]

لقد تم التحول والدمج أيضا بين الديمقراطية والليبرالية من خلال تحول الليبرالية إلى الديمقراطية بتحول مجموعة نخبوية تؤمن بالأقلية وغير مستعدة لإعطاء حق الاقتراع للجماهير لإيمانها بهذه المبادئ فإنه يمكن القول بأنه ليس كل الليبراليون مؤيدون

1- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، المصدر السابق، ص 23-25.
2- المصدر نفسه، ص 25.

للديمقراطية فهم يعتقدون بأن الدولة هي الوحيدة القادرة على الدفاع عن حرية الأفراد بمعنى الدولة النخبوية أي المستبد العادل.[1]

إذا فقد تم الدمج بين الديمقراطية والليبرالية أولا من خلال تحول الليبرالية إلى الديمقراطية كخطوة أولى في ظل مختلف الاعتقادات السائدة عند الليبراليين من بينها أن الدولة هي الحامي الوحيد لحقوق الأقلية وحريتهم.

ومع انتشار التعليم والجامعات وكذلك النقابات المختلفة اقتنع الليبراليون بأن أفضل حامي للحرية هو الحكم الديمقراطي وكان هذا الاقتناع بالتدريج ومن هذا أصبح الليبراليون يؤمنون بحق التصويت ويشير **عزمي بشارة** إلى أن هذه العملية أخذت على الأقل 100 عام وفي بعض الدول أخذت النساء حق التصويت بعد الحرب العالمية الثانية مثل سويسرا في 1966 وكثير من الدول توسع فيها حق الديمقراطية في نهاية القرن 19 مثل بريطانيا في نهاية النصف الثاني من القرن 19.[2]

إذا فإن اندماج الديمقراطية والليبرالية كان عبر تاريخ طويل وتحقق هذا في نهاية القرن 19 في العديد من الدول الغربية كبداية.

ومع نهاية القرن 19 تمثل ذلك الاندماج في إعطاء حق التصويت للعمال كما ساهمت الحركات الدينية في توسيع حق التصويت حيث يطالب الحاكم الآخرين باحترام

1- عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق).

2- المصدر نفسه، (حصة في العمق) .

حقه الديمقراطي في الوصول إلى الحكم وفي المقابل يطالبه الآخرين أن يحترم المبادئ العملية إذا هو وصل إلى الحكم ومن هنا يتقبل جميع الأفراد والأطراف مبدأ الديمقراطية وتتبانها جميع الأطراف للتصويت أو للوصول إلى الحكم، ودون تغيير الإيديولوجيات التي تفصل الديمقراطية وبهذا تصبح الديمقراطية تعبر عن نظام للحكم وليس تيار فكري ويصبح دور الديمقراطية هنا تنظيم العلاقات داخل المجتمع.[1]

1- عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق).

المبحث الثاني: أسس ومبادئ الديمقراطية الليبرالية عند عزمي بشارة

إن مبدأ الوصول إلى السلطة يترتب عنها المرور بعدة خطوات حتى تتحقق شرعية امتلاك هذه السلطة.

أولاً : الانتخابات : تعتبر الانتخابات من أهم المبادئ التي يجب المرور بها للوصول إلى السلطة

وتجنب الصراع العنيف لغياب الممثلين للمجموعات الاجتماعية ومختلف الاتجاهات العرقية أو الدينية إذا فالانتخاب هو الطريق السلمي من أجل المنافسة النزيهة والتي تكون واضحة المعالم والمبادئ وقد عرفها **جميل صليبا** أنها " عملية انتقاء، أو اصطفاء تؤدي إلى حفظ بقاء الافراد المتصفين بأكمل الصفات ، إما على الإطلاق وإما بالقياس إلى غيرهم[1].

إذا فالانتخاب هو عملية انتقاء للنخبة في المجتمع لتمثيل الآخرين باعتبارهم يتصفون بأكمل الصفات مقارنة بغيرهم، وهذا لتحقيق الديمقراطية في المجتمع.

وهذا ما أشار إليه أيضا **عزمي بشارة** واعتبرها من الشروط الضرورية لوجود الديمقراطية "فحسبه لا يمكن تخيل الديمقراطية من دون انتخاب حيث يتساءل عزمي هل

1- جميل صليبا : المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ص 147 .

يمكن تخيل الديمقراطية من دون انتخاب؟ كما يرى بأن الانتخاب هنا يجب أن يكون حرا"[1]، وذلك بأن يكون سري وفي نفس الوقت متساوي.

كما يشير إلى أن "فكرة الانتخاب هي من تصور الشعب إذن هي فكرة حكم الشعب والمقصود به مقابل حكم الأقلية الاوليجارشية".[2]

إذا **فعزمي بشارة** يرى بأن من مقومات الديمقراطية الأساسية الانتخاب الخاضع لشروط وضوابط تجعله نزيها كالسرية، والحرية، والمساواة كما أنه لا يخرج في تعريفية للانتخاب عن المفهوم الأثيني على أنها حكم الشعب أي حكم الأقلية مقابل الأوليجارشية.

ويضيف أيضا "أن مفهوم الانتخاب يحمل مفهوم التمثيل النيابي وهي مرحلة محددة تكون من أجل تجديد الثقة أو عدم تجديدها تمنع الحرب الأهلية فالانتخاب لمدة 4-5 سنوات يجعل الأفراد أحرارا في اختيارهم وذلك بإعطاء الحق في الانتخاب كل فترة وهنا تظهر فكرة النيابية نائب ينوب عن الناس" ومنه فإن مفهوم الانتخاب يحمل أيضا بين طياته مفهوم التمثيل النيابي وهذا يكون قصد اختيار حر للممثل المناسب للأفراد في المجتمع الذي يكون قد اختير بحرية من أجل تجنب الحرب وهذا في مراحل محددة.

1- عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق).

2- المصدر نفسه.

ثانياً: الفصل بين السلطات:

وفي ظل التطور الذي عرفه الجانب السياسي ومع تزايد وظائف الدولة الموكلة إليها أدى إلى توزيع هذه الوظائف إلى سلطات ثلاث "ويجمع أغلب الكتاب في القانون الدستوري على أن نظرية الفصل بين السلطات قد تناولتها كتابات **أفلاطون** و**أرسطو**، ثم أثارها الفيلسوف **جون لوك** في كتابه، الحكومة المدنية إلا أن الفيلسوف الفرنسي **مونتسكيو** هو صاحب الفضل في إقامة هذه النظرية على نحو منهجي وأرسى أصولها ودافع عنها".[1]

وعليه ظهر مبدأ الفصل بين السلطات "ويقصد بمبدأ الفصل بين السلطات تجنب تركيزها لدى جهة واحدة، ضمانا لعدم استبداد الحكام وضمانا للسير العادي لمصالح الدولة لأن تركيز السلطة في يد هيئة واحدة من شأنه أن يؤدي بها إلى التعسف في استعمالها"[2].

ومنه فإن مبدأ الفصل بين السلطات يمثل الحل الأنسب لضمان السير الأمثل لوظائف الدولة من جهة وجهة أخرى تفاديا لأي وقوع في الأخطاء مثل التسرع في الحكم وتجنب التعسف من طرف أصحاب الهيمنة الواحدة في الدولة.

1-عمار عباس: العلاقة بين السلطات في ظل الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري، دار الخلدونية، القبة القديمة الجزائر، 2010، ط1، ص 14-15.

2- المرجع نفسه، ص15.

كما يوضح **مونتسكيو** هذه الفكرة بقوله: "إذا جمع شخص واحد أو هيئة واحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية انعدمت الحرية وكذلك الشأن إذا اجتمعت السلطات الثلاث في يد واحدة ولو كانت يد الشعب ذاته"[1].

وفي هذا يقول **عزمي بشارة** أي وجود سلطات ثلاث وفكرة الفصل بينهم داخل الدولة، التشريعية والتنفيذية والقضائية باعتبارها أسس الديمقراطية وحرية التنظيم لوجود قوى تحكم في المجتمع من سلطات وفئات مختلفة فهو يرى بأن الحياة الديمقراطية المستقلة داخل بلد ما تتحقق بعدم تدخل التقلبات السياسية في أمور المجتمع المختلفة كالنزعات بين المتخاصمين والتحكيم بين الناس وهذا حتى تتنزه السلطة القضائية عن التنافس السياسي وتحكم بموضوعية بين الطرفين المتنافسين"[2].

إذا **فعزمي بشارة** يرى بضرورة فصل السلطة القضائية من الجانب السياسي لتكون نزيهة في الحكم.

ويضيف **عزمي بشارة** بأن هذه السلطات لا يجب أن تتقاضى أجرا فهي حسبه مفصولة عن المصالح الاقتصادية فهو يرى بأن القضاء مفصول عن السلطة السياسية أو التشريعية أو التنفيذية وإذا تقاضى العامل بها أجرا يكون بما يضمن له فقط كرامته في العيش، كما يشير أيضا بأنه لا يمكن القول بوجود فصل تام وإنما هو تعبير يجعل

1- عمار عباس: العلاقة بين السلطات في ظل الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري ، المرجع السابق، ص 18.

2- عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق).

التعريف يفرض على الواقع ونظري فهو يرى بأنه لا يوجد شيء مفصول عن شيء داخل الدولة[1]، وعليه فإن عزمي يرى بأنه يجب الفصل بين الجانب الاقتصادي والسلطات الثلاث داخل الدولة ويشير إلى أن الفصل بين السلطات المقصود به هنا هو عبارة عن فصل نظري فقط.

كما أن الدولة هي كيان سيادي يعبر عن حق الشعب في تقرير المصير والشعب هو عبارة عن مجموعة من المواطنين والدولة فيها أجهزة (السلطة التشريعية، القضائية، التنفيذية) وهي مفصولة ولكن يقول أن هذا الفصل يعبر عن التوازن مع بعضها البعض ولا يعني العكس أنها لا تخضع لبعضها[2]، إذا **فعزمي بشارة** يؤكد على فكرة مهمة وهي أن الفصل بين السلطات فصل يعبر عن التوازن وليس العكس كل هذا لضمان حقوق المواطن داخل الدولة من خلال هذه الأخيرة.

كما أنه يرى بأنه من الصحيح القول بأن السلطة القضائية مستقلة عن باقي السلطات الأخرى ولكن الأساس الذي تعمل عليه غير مستقل بل يرى بأنها خاضعة للبرلمان فهي غير مستقلة بالمطلق بل هي تمثيل لأعراف المجتمع المتفق عليها في مرحلة ما معبر عنها في الدستور والقوانين الفرعية ولكن عند التطبيق يكون بشكل نزيه عن كل التأثيرات الأخرى فهي ليست مستقلة تماما بل خاضعة للقانون[3]، ومنه فإن يشير

1- عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق).
2- المصدر نفسه(حصة في العمق)..
3- المصدر نفسه(حصة في العمق)..

إلى أن هذه السلطات الثلاث خاضعة للدستور الذي يعبر عن أعراف المجتمع وبالتالي الفصل هنا يكون في عدم تأثير أي سلطة على حكم الأخرى وليس فصلا عن القانون وتعاليمه.

وينتقل **عزمي بشارة** إلى نقطة أساسية تعبر عن أسس الديمقراطية وهو التمثيل النيابي فلا يمكن تخيل دولة ديمقراطية ليبرالية بدون تمثيل نيابي، وهذا الأخير القائم على انتخابات دورية تكون في فترات محددة تقوم على حرية التعبير والتفكير.[1]

إذا فالتمثيل النيابي من أهم أسس الديمقراطية فهو يعطي للأفراد حرية التفكير وكذا التعبير عن رأيهم في اختيار ممثليهم أو النائب عنهم في اتخاذ القرارات كما يشير أن هذا التمثيل لا يكون إلا عن طريق الانتخاب الحر.

وبما أن التمثيل النيابي لا يكون إلا إذا كان بشكل منظم ويعبر عن حرفية حرية التعبير عن الرأي وحرية التنظيم فإن هذا الأخير أدى إلى نشوء حرية الإعلام وحرية الرأي العام حيث أنه مع تبلور هاذين الأخيرين في شكل اتحادات ومؤسسات طوعية مع الإعلام أدى إلى نوع من الموازنة لكافة السلطات الأخرى وعليه فإنها تفرض نوع من الديمقراطية الشعبية (سميت عند بعضهم بالمجتمع المدني والبعض الآخر السلطة الرابعة) وعليه فإنه لا يمكن تخيل ديمقراطية من دون هذه الأركان الرئيسية فالديمقراطية هي أكثر

1- عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق).

الأشكال تطورا عبر التاريخ الطويل لتنظيم الحكم وحياة المواطن في المجتمع[1]، إذا فالإعلام يعتبر العين النافذة للمجتمع فهو يعبر عن نوع من الديمقراطية الشعبية ويمثل في نفس الوقت حرية الرأي والتعبير.

ثالثاً: المواطنة

يشير **عزمي بشارة** إلى ركن أساسي من أركان الديمقراطية الليبرالية وهي المواطنة.

حيث يعتبر **عزمي بشارة** "المواطنة بمعناها الحالي هي عبارة عن علاقة حقوقية بين الفرد والدولة وكذلك بين الفرد وبقية المواطنين وهي الركن الأساسي للديمقراطية"[2]، فالمواطنة إذا أساس الديمقراطية تعبر عن العلاقة بمختلف أجهزة الدولة وكذلك الأفراد فيما بينهم.

ويضيف **عزمي بشارة** أيضا أن السؤال يدور هنا حول حقوق المواطن وجعل حرية المواطن في الملكية وعدم انتهاك حقوقه وجعل هذه الحقوق ذات قيمة أساسية ورئيسيه تدافع عنها هيئات الدولة ومن هنا تطورت الديمقراطية لتصبح الديمقراطية ليبرالية[3]، وعليه فإن المواطنة بمعناها الحالي تمثل أساسا الديمقراطية الليبرالية من خلال تعبيرها

1- عزمي بشارة : حقيقة المواطنة في الدول العربية، قناة الجزيرة الفضائية، حصة في العمق، الموقع freedom for all ,syria. news . 24/07/2012 ، سا 22:47، تاريخ الإطلاع : 14/ 2018/03، 14.00 .

2-عزمي بشار: حقيقة المواطنة في الدول العربية، المصدر السابق(حصة في العمق). .

3- المصدر نفسه.

عن حقوق المواطن المختلفة وجعل هيئات الدولة هي الجهاز أو الهيئة التي تدافع عن هذه الحقوق.

رابعاً :التعددية السياسية (الحزبية):

فعزمي بشارة يرى بأنه لم نعد نكتفي بديمقراطية تحكمها الأغلبية وهي التي تسن القوانين وبالتالي تخضع الدولة لمزاجها بل يجب أن يكون هناك تعدد سياسي أو تعدد في الأحزاب المعبرة عن الرأي العام داخل المجتمع.

"يعتبر نظام تعدد الأحزاب صورة رئيسية من صور النظم الحزبية حتى البعض لا يرى للنظام الحزبي سوى صورتين: نظام التعدد، ونظام الحزب الواحد، كذلك فإن نظام تعدد الأحزاب يعد في رأي الكثيرين عماد النظام الديمقراطي النيابي وسنده الحقيقي وأنه أن غاب عن العمل السياسي نظام تعدد الأحزاب فإنه يصبح من المعتذر وصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي"[1].

إذا فالتعدد الحزبي داخل الدولة يعتبر أساسا من أسس الديمقراطية وهو ما جاء به أيضا **عزمي بشارة** أن هناك حقوق تبلورت تاريخيا ولأشكال الرأي المختلفة حيث أنه يجب أن تكون هناك القدرة حتى اسمع الآخر وقدرة التعبير على الرأي وقدرة التنظيم وكل هذا يسمح بوجود قوى منظمة تتنافس على كسب ثقة الشعب والناس (التعددية الحزبية) وهي

1- محمد نصر مهنا: علوم السياسة الأصول والنظريات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، د ط، ص 248.

عنده وجود كيان سياسي أو حزب سياسي كما أنه يرى بأنها عملية متأخرة لم تتجاوز القرن 19 ولم تعرفها العصور السابقة إطلاقا[1]، وعليه فإن التعددية الحزبية والتنافس لكسب ثقة الشعب أهمة أساس لبناء الديمقراطية فالتعددية الحزبية تضمن حرية الرأي وحرية التعبير عنه كما أنها تضمن حقوق الأقلية في ضمن حكم الأغلبية وهذا يكون وفق تنافس منظم لبناء دولة ديمقراطية.

خامساً: مبادئ جزئية أخرى

كما يضيف **عزمي بشارة** مجموعة من النقاط الأساسية التي هي أيضا أسس الديمقراطية:

- الحماية وضمان حقوق المواطن السكن والدين والحرية تغيير المواقف السياسية في ظل سيادة القانون الذي يخضع له كل من المواطن أو الحاكم على حد السواء.
- حق المواطن في المطابقة بحقه أمام مراكز مخصصة خاصة في الدول الملكية دون الاستبداد.
- النظام الديمقراطي يقوم على نظام الحقوق وليس أنظمة الامتيازات.
- كما أنه يوضح أن المواطنة الفعلية تقاس في العلاقة بين الحكام والمواطن والذي يكون في علاقته الحقوقية مرتاح مع باقي المواطنين والحكام.

1 –عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق(حصة في العمق)..

وفي الأخير يوضح **عزمي بشارة** بأن عملية بناء الديمقراطية عملية طويلة وعسيرة وما أن تصل إلى مرحلة إعادة إنتاج ذاتها والرسوخ تصبح تستوعب حتى غير الديمقراطيين[1]، وعليه فإن عزمي بشارة قد أعطى مجموعة من الأسس التي تبنى عليه الديمقراطية حسب كما يوضح أنه وفي غياب هذه الأسس لا يمكن اعتبار الدولة ديمقراطية ليبرالية.

1- عزمي بشارة، الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، المصدر السابق (حصة في العمق).

المبحث الثالث: نظرته للثورات الغربية

تعتبر الثورات التي شهدها الغرب في العصر الحديث الأساس الذي بنيت عليه الديمقراطية في الواقع الغربي ومكنت للتنظير الديمقراطي التجسيد على أرض الواقع ، كما سمحت بتصحيح الكثير من الأفكار الديمقراطية وتطويرها والدمج بين التصورين الديمقراطي والليبرالي كما أنها تعتبر النموذج التاريخي والنظري الذي تتأسس عليه الثورات في العالم، والعالم العربي من بينها ومن هاذين الجانبين جاءت أهمية تناول هذا العنصر عند عزمي بشارة .

حيث حصلت الثورة الفرنسية سنة 1789، ثارت الطبقة المتوسطة على الملك والنبلاء للحصول على حقوقها وحقوق الشعب وكان من هذه الحقوق إلغاء الرق والنظام القطاع.

حيث أن من أسباب قيام الثورة الفرنسية أن الضرائب مكلفة ولا توزع بعدل بين فئات المجتمع، وإنما تكون من نصيب الطبقة المتوسطة فقط أما النبلاء والكهنة فمعفيين منها، وإن فرضت عليهم تكون قليلة، وهذا كله نتيجة هيمنة الملك ورفضه لتكوين برلمان، وفساد القضاء في الدولة وعدم وجود مساواة وعدالة في المعاملات سواء اقتصادية أو اجتماعية وسياسية[1].

1 – سلامة موسى : الثورات، الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، د ط، ص 11 .

إذا الثورة هنا قامت بسبب الهيمنة وتسلط الطبقة الحاكمة على الشعب وعدم المساواة في الحقوق واستعباد الشعب وقيام المجتمع على فئة محددة من النبلاء والكهنة والحكام أدى إلى الثورة الفرنسية ضد التعسف.

التسلط أيقظ الوعي والحس العام في الأمة، بأن الحكومة لا تكون في الملك والنبلاء، أي محصورة في الطبقة البرجوازية فحسب بل يجب أن يكون جميع أفراد الأمة أو الدولة يتمتعون بحقوق مماثلة لحقوق الطبقة الأخرى[1].

إن الثورة الفرنسية عام 1789 لم تنشئ نظاما ديمقراطيا متكاملا فقد مرت بمرحلة ردّات **نابليون** واحتلالاته ما دعا إلى العودة إلى أفكار الثورة لإنشاء نظام ديمقراطي[2].

إذا حسبه الثورة الفرنسية لم تكن ديمقراطية محضة بل واجهت تعثرات وعقبات أمام تحقيقها الديمقراطية التي كانت في شعاراتها.

إن الثورة* الفرنسية تعتبر انتقالا من نظام اجتماعي متسلط إلى نظام آخر، حيث يرى **عزمي بشارة** أنه حقيقة ما ألغى العلاقات الإقطاعية الزراعية، وامتيازات الهيئات الوسيطة.

1 – سلامة موسى : الثورات، المرجع السابق، ص 11 .

2 –عزمي بشارة : في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، المصدر السابق، ص 226 .

* – **الثورة** : تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة هدفها تغيير نظام الحكم القائم في الدولة (عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 29) .

وكل الامتيازات الإقطاعية والطبقات الاجتماعية الحاكمة والنبلاء في كل أنحاء أوروبا الغربية والوسطى كان الثورة الفرنسية سواء في فرنسا، أو ردة الفعل عليها والاقتداء بها، في ثورات مختلفة سنة 1848 لكن لا يعني أن تقتصر الثورة السياسية على تغيير النظام الاجتماعي فحسب بل مختلف الأنظمة الأخرى[1].

إذا الثورة الفرنسية كانت ثورة ضد النظام الاجتماعي المهيمن في تلك الفترة من أجل تغييره، وكانت بمثابة المحرك للثورات أخرى حصلت سنة 1848.

تعتبر الثورة الفرنسية 1789م، الأولى التي انتقلت لغتها الثورية وأفكارها إلى الأمم الأخرى، حيث أن مصطلحاتها من حرية وإخاء ومساواة وكذلك الفصل بين السلطات وحرية الفكر والعقيدة التي هي من أسس الديمقراطية، كلها كلمات فرنسية ترجمت إلى جميع اللغات، أي أن ما يسمى ديمقراطية، هو تراث أو هو ما جاءت به الثورة الفرنسية بشعاراتها[2].

يرى المفكر **عزمي بشارة** أن الأفراد يقومون بالثورات، عندما تتملكهم فكرة عدم معاملتهم ، بشكل عادل في حين علمهم أن الكل متساوي في الحقوق والمعاملة، بينما النبلاء والحكام يقاومون الانتفاضة لأنهم يحسون أنهم متميزون، لكنهم متساوون مع باقي

---

1 –عزمي بشارة :في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ط1،ص 40

2– سلامة موسى: الثورات، المرجع السابق، ص 12.

البشر لمن يتفوقون عليهم بالفضيلة والأهلية، والشعور بالتساوي يؤدي إلى التحرك والسعي لإقامته نظام ديمقراطي عادل[1].

إذا يمكن القول أن الثورة تقوم عند الإحساس بالتسلط والمعاملة الغير عادلة من طرف الحكام للشعب الذي يرى بالمساواة في الأخذ بالحقوق والمعاملة الحسنة شأنه شأن النبلاء من طبقات المجتمع، وقامت الثورة الفرنسية لإنشاء نظام ديمقراطي في المجتمع.

يقول **عزمي بشارة** أن الثورة الفرنسية كانت ثورة وطنية أكثر منها ديمقراطية، لأن الديمقراطية الحديثة نشأت من وعي الأمة بسيادتها كأمة عبر حقوق المواطنين، كل من رعية والأرستقراطيين أي المساواة، وأدت الثورة إلى ترسيخ الشعور القومي، ونشر اللغة القومية وتوحيد النظم التعليمية والإدارية[2].

إن الثورة قامت لتغيير نظام حكم سائد في فترة من الفترات داخل الدولة خاصة النظام الطبقي الاجتماعي القائم على الهيمنة والتسلط، لقيام نظام ديمقراطي.

إن الثوريين الفرنسيين في مخططهم العقلاني، حاولوا وضع تقويم سنوي جديد يبدأ من سنة إعدام الملك بدل التاريخ الميلادي، وإطلاق تسميات على المقاطعات القديمة ،إن الثورة الفرنسية قامت بإنشاء الدولة الوطنية الحديثة.

1- عزمي بشارة : في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص7-8.
2-المصدر نفسه، ص 8 .

أما بالنسبة للثورة الامريكية يرى **عزمي بشارة** أن الحرية فيها ، كانت حرية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والشيء الذي يميز كل من الثورة الفرنسية والأمريكية، هو وجود طموح لدى فئة من المجتمع يمكن أن نطلق عليها في فرنسا الطبقة الثالثة وأمريكا بمجتمع البلدات[1].

إذا الثورة بالمعنى العام حاولت إرساء نظام اجتماعي عادل يقوم على المساواة والحرية لتحقيق الديمقراطية في المجتمع، وهذا ما فعلته كل من الثورة الفرنسية والأمريكية من خلال مفكريها.

و يرى **عزمي بشارة** أن الثورة من أجل الحرية لا تضمن دائما بناء الديمقراطية، فبناء الديمقراطية عملية معقدة من رقابة على السلطات.

و تنظيم عملية مشاركة المواطنين بالاقتراع، لكن يرى **عزمي بشارة** أن هناك بلدان تحققت فيها الديمقراطية من دون ثورة، مثل كندا الذي في رأيه عبارة عن مجتمع استيطاني قام بتنظيم نفسه في مساومات مع بريطانيا واستقلت عنها دون ثورة، ويرى أن هناك فارق بينها وبين الديمقراطية في الولايات المتحدة التي بنت ديمقراطيتها بثورة، وكندا بقيت محافظة على ارتباطها الثقافة البريطانية مما ساهم في قيام دولة رفاهية، وتمكنت كذلك من دون ثورة أن تحقق نظام ديمقراطي ليبرالي[2].

1- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 45-46.

2- المصدر نفسه، ص 50.

إذا يمكن القول أن **عزمي بشارة** يرى أنه يمكن قيام دولة ديمقراطية دون ثورة ولكن في حالة الهيمنة والتسلط، يجب قيام الثورة من أجل التغيير وتعبير الشعب عن رأيه، وقيام دولة ديمقراطية ليبرالية تضمن تحقيق الحرية والمساواة ومشاركة المواطن في امور الدولة.

الفصل الثالث :

عزمي بشارة والديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي

المباحث :

المبحث الأول : رؤيته للديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي.

المبحث الثاني: موقف عزمي بشارة من الثورات العربية الديمقراطية(مصر، وسوريا، تونس،) نموذجاً.

المبحث الثالث : انتقادات الموجهة لعزمي بشارة.

تمهيد :

نسعى في هذا الفصل وتكملة للفصل الذي سبقه إلى تبيان رؤية عزمي بشارة للديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي من خلال مجموعة من الثورات التي أخذتها كنموذج لتوضيح هذه الرؤية وعرضها في هذا الفصل تحت عنوان :عزمي بشارة والديمقراطية في الوطن العربي.

المبحث الأول: رؤيته للديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي

بداية يرى **عزمي بشارة** أن بعض المثقفين العرب لا يفقهون النظرية الليبرالية ويصف عجزهم عن المشاركة الحزبية أو السياسية في النضال من أجل الديمقراطية بالمعنى الحقيقي بل يكتفون ببعض المسلمات والحكم من خلالها على الفاعلين سياسيا " النظام في البلد العربي الفلاني ليس ديمقراطيا" أو " الزعيم الفلاني كان ديكتاتوريا" متفاخرين بذلك[1].

فعزمي بشارة يرى أن بعض المثقفين العرب يدعون معرفتهم بمفهوم الديمقراطية الليبرالية ومبادئها ولكنهم في حقيقة الأمر هم جاهلون لماهيتها الحقيقية.

يقول: "والواقع أن الطيهجية ليست إلا دليلا على الوضاعة وركاكة الشخصية وضعف الهوية ناهيك عن انعدام المعرفة والكسل الفكري، وقلة حب الاستطلاع للتعرف على ما يلزم أكثر من اجترار بعض المفاهيم الرائجة في الديمقراطية الليبرالية، يضاف إليها الجهل الكامل بنظريات نشوء الديمقراطية"[2] .وعليه فإنه يرى بأنهم يتظاهرون بالمعرفة ولكنهم في الحقيقة هم عديمو المعرفة وقليلو الاستطلاع حتى إنه يصفهم بأنهم جاهلون حتى لنظريات نشوء الديمقراطية الليبرالية.

1- عزمي بشارة: طروحات عن النهضة المعاقة، المصدر السابق، ص 191.

2- المصدر نفسه، ص 191.

وقد عرف مثقفين المجتمع العربي يساريين ناصبوا الديمقراطية العداء واعتبروها " ديكتاتورية البرجوازية"، " كما اعتبروا البرلمانات مواقع للثرثرة أو "غرفا للثرثرة" على رأي لينين، واعتبروا حرية الصحافة مجرد خداع، وحقوق الإنسان مؤامرة إمبريالية باشر بها **جيمي كارتر** في فترة رئاسته"[1]، وعليه فإن المثقفون العرب الذين ناصبوا الديمقراطية العداء يرون بأنها مجرد ادعاءات للوصول إلى السلطة.

لكن مع انهيار المعسكر الشيوعي الذي مثل هذا القطب تراجع المثقفون العرب وراجعوا أنفسهم ومنهم من تبنى الطرح الديمقراطي بطريقة آلية دون جهد في ذلك ومراجعة لذاته ومنهم من استعملها كأداة في مقاومة السلطة وأغراض أخرى، أي تبنوا الديمقراطية الليبرالية دون مراجعة للمواقف السابقة التي كانوا يرونها صحيحة[2]، ومنه فالمثقف العربي في تبنيه للنظام الديمقراطي لم يراجع موقفه من القومية ولم يكن له موقف حاسم وإنما تبنى هذا الطرح بعد انهيار المعسكر الذي كان يوافقه وهناك حتى من استعملها كأداة للوصول أو لتحقيق غاية معينة مثال ذلك مقاومة السلطة من جهة أو مقاومة الخصوم السياسيين من أجل الهروب من مواجهة السلطة.

كما أنه في مجمعاتنا العربية لم يطرح بديل سياسي ديمقراطي ليبرالي يحتوي على برنامج للوصول إلى السلطة أو برنامج لجعل النظام في هذه الدول العربية نظام ديمقراطي ليبرالي بمفاهيمه المعروفة والرائجة حول حقوق المواطن الأساسية وفصل

1- عزمي بشارة: طروحات عن النهضة المعاقة، المصدر السابق، ص 192.

2- المصدر نفسه، ص 193.

السلطات... والنظام التمثيلي واستقلال القضاء، كما أن موضوع الديمقراطية الليبرالية لم يأخذ محمل الجد في الدول العربية ولم ينظر إليه كبديل سياسي لما هو قائم من أنظمة وقد وصف **عزمي بشارة** بأن بعض الدول العربية عرفت ما يسمى مجازا بالمرحلة الليبرالية ما بين الحربين العالميتين حيث كان مسيطرا عليها الاستعمار الأجنبي وعليه لا يمكن اعتبار هذا الطرح بديل سياسي تقدمت به حركة شعبية[1]، إذا فالعالم العربي وفي ظل الاستعمار عرف الليبرالية ولكن ظاهريا فقط فهو في ظل هذا الاستعمار لم يطبق الليبرالية بمبادئها الرائجة وإنما كان يطلق عليها دول ديمقراطية ليبرالية مجازا، فهو إذا لا يعتبر بديل سياسي جاء به من إرادة شعبية وكمطلب شعبي سياسي.

كما أنه ومنذ الاستقلال قد ظهرت نخب سياسية ثلاث قومية ويسارية وإسلامية ولكن لم يكن أي واحد منهم ديمقراطيا كما أنه في ظل تطبيق مبادئ الديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي ومحاسبة النظام على غيابها وهي ليست بديلا مطروحا حيث يجد مؤيدو الديمقراطية أنفسهم في مطلب متناقض مع الواقع السائد[2].

ويرى **عزمي بشارة** أن العالم العربي من أجل تطبيق النظام الديمقراطي قد عرف محاولات للإصلاح السياسي فشل بعضها (مصر، الأردن والمغرب) ونجح بعضها وخرج من السيطرة مثل الجزائر) وذلك نتيجة للانقلاب العسكري وفتحت الأبواب للانتخابات

1- عزمي بشارة: طروحات عن النهضة المعاقة، المصدر السابق ، ص 193.

2- المصدر نفسه ، ص 193.

بعيدا عن ما خلفته من حروب أهلية، حيث يبقى موضوع الديمقراطية في العالم العربي مطروح لحاجة الفرد العربي الاجتماعية والحقوقية للديمقراطية[1].

" ويبدو أننا مازلنا بعيدين عن تحول فوري ديمقراطي مباشر في معظم الدول العربية، والأمل يكمن في مخاطبة وعي النخبة الحاكمة أو الضغط عليها لإجراء إصلاحات ديمقراطية إلى أن نلامس النظام الديمقراطي".

ومنه فإنه من أجل الوصول إلى إصلاحات سياسية يكون ذلك من خلال النخبة الحاكمة ووعيها بأهمية هذا التحول.

" أما الديمقراطية الليبرالية كنظام في الحكم فيجب أن تكون معروفة وأن تدرس وتدرس بعناية إذ لا توجد ديمقراطية أخرى غيرها أثبتت على قدرة الاستمرار والتطور"[2] وعليه فإنه في المجتمع العربي يجب أن ندرس الديمقراطية وبشكل جدي باعتبارها أحسن نظام سائد ومطلب وخيار جماهيري كبديل للحكم.

كما يرى بأنه في إطار تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي " لا بد من وجود خطة وبرنامج تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة لضبط عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها"[3].

1-عزمي بشارة: طروحات عن النهضة المعاقة، المصدر السابق ، ص 199.

2- المصدر نفسه، ص 200.

3- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 90.

وعليه فإنه يجب التخطيط للتحول الديمقراطي ويكون هذا من خلال اتفاق القوى السياسية للنجاح في توجيه التحول الديمقراطي " فالثورة الديمقراطية قواعد وأصول تميزها عن الثورات الأخرى وهي أنها تصل إلى هدفها ليس مباشرة بل عبر عملية تحول ديمقراطي" ومنه فإنه يميز الثورة الديمقراطية عن باقي الثورات من خلال قواعدها وأصولها كما أن وصولها إلى مبتغاها يكون عبر طريق طويل فهناك قواعد وأسس معروفة لتحديد ما إذا كان البلد ديمقراطيا أم لا، وأن كيفية التحول الديمقراطي تكون محكومة بخصوصية كل دولة كما أنه هناك علاقة بين كل من الثورة وعملية التحول الديمقراطي"[1].

ويعطي **عزمي بشارة** مثال في الوطن العربي بالحرية في لبنان التي في رأيه تقول بحريات كثيرة من حرية التعبير وإعطاء الرأي وغيرها من الحريات، ولكنه رأى أنها مقيدة بوجود الطوائف التي تتحكم في هذه الحريات ولا يمكن للدولة حماية هذه الحريات حين تعترضها الطوائف، ولكن الديمقراطية غير قائمة على الرغم من توفر قدر من الحريات أي حسبه توجد هنا حريات متعددة لكن دون ديمقراطية أي حرية أكثر وديمقراطية أقل.

كما أن **عزمي بشارة** يرى أنه رغم الإصلاحات التي مست العالم العربي إلى أنه لم يتم التحول نحو الديمقراطية بمعنى مفهوم السيادة وممارستها بل انحصرت حسبه في مجال حقوق الاستثمار ما أعطى نمط أغنى للطبقة البرجوازية وهذه الإصلاحات النيو

2- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 90.

ليبيرالية أعطت أيضا أغنياء جدد ولكن الإصلاحات المتعلقة بممارسة الحكم لم يرتق إلى إصلاح نظام الحكم[1] وعليه فإن هذا الإصلاح الذي مس العالم العربي قد ارتبط بالجانب الاقتصادي فقط ولم يرتقي ليمس الجانب السياسي المتعلق بنظام الحكم وهذا أدى إلى ظهور طبقات برجوازية جديدة.

ويرى **عزمي بشارة** بأن هناك عوائق قد وقفت ضد هذا الإصلاح السياسي والتوجه نحو الديمقراطية، وهو ما عبر عنها بالمسألة العربية والقضية الفلسطينية أحد شعبها وفروعها وهي تضم أيضا تعثر الإصلاحات السياسية أي الحالة الرثة التي تعيشها الأنظمة العربية،[2] إذا فعزمي بشارة يرى بأن المسألة العربية تضم كل من القضية الفلسطينية والحالة الرثة في النظام السياسي العربي وهي تمثل حالة استثنائية عربية حسبه.

كما أنه لا يمكن بناء نظام سياسي مستقر بدون حل القضية القومية ومشكل الهوية أيضا الذي خلفه الاستعمار الثقافي والسياسي لنفي الهوية العربية ويظهر هذا من خلال نفيها كشخصية وكهوية تمكن من وضع وفرض جماعاتها السياسية وقد سميت هذه المرحلة بمرحلة "سايكس بيكو" أن مفهوم الانتماء ومفهوم الامة قد توسع كثيراً في المرحلة الناصرية وأيضاً الثورة الجزائرية وعدم تمكن الهوية العربية إلى التحول إلى هوية سياسية وتجاوز كل التقسيمات والعصبيات وقد تجسدت في الحركات القومية وقد حاول

1- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي، المصدر السابق، ص 169.
2- المصدر نفسه، ص 169.

المستعمر بناء الهوية القطرية العرقية ضد الهوية العربية القومية 1، اذاً فالقومية ومحاربة الهوية العربية من طرف الاستعمار وخلق العصبيات كان لها دور في عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي في أغلب الدول العربية .

كما أن موضوع ترييف المدينة شكل أحد عوائق التحول الديمقراطي وذلك من خلال عاملين أو سببين:

1-انتشار قيم غير حداثية في المدينة ناهيك عن كونها غير ديمقراطية مع أنها باتت فاعلة في السياسة أكثر بكثير مما كانت عليه في الريف"[1].

"اتساع جماهيرية التعليم من دون حداثة القيم ومن دون دمقرطة الثقافة وازدياد حجم التوقعات المادية مع تطور أحزمة الفقر والبطالة والفجوة بين الغني والفقير" وعليه فإن انتشار قيم الترييف في المدينة وكذا التعليم الغير الديمقراطي واتساع الهوى بين الغني والفقير أدى إلى صعوبة تقبل الديمقراطية داخل المجتمع العربي.

والأكثر من ذلك أن الفقر على المدينة وثقافتها قد أخذ شكل أكثر من احتجاجي بل أصبح اديولوجي أصولي، ومنه إن ترييف المدينة أهم عامل في إعاقة الديمقراطية.[2]

كما أن **عزمي بشارة** يرى بأنه في كثير من دول الوطن العربي تتوفر وتوجد كل الظروف التاريخية للتحول نحو الديمقراطية إلا أنها ترفض ذلك بحجة أن المجتمع غير

1- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي، المصدر السابق ، ص 197.
2- المصدر نفسه، ص 197.

جاهز وقد أعطى **عزمي بشارة** مثالا على ذلك بالدولة التونسية حيث يرى " على سبيل المثال لا الحصر الحالة التونسية هنا يصبح قرار الإصلاح من عدمه من قبل المؤسسة الحاكمة قرارا مصيريا، في تونس يتوفر تاريخ من التجانس القومي والديني، وتاريخ للهوية الوطنية والحدود السياسية طويل نسبيا وسابق على التقسيم الاستعماري، وطبقة وسطى ومتعلمة نسبيا في ظل اقتصاد السوق...ومع ذلك تقرر النخبة الحاكمة أن تدعم وتعزز النظام السلطوي وتمنع الحريات بحجة أن الشعب غير جاهز"[1].

إذا فإنه من عوائق التحول الديمقراطي هو محاولة النخبة الحاكمة الادعاء أن المجتمع غير جاهز لقبول الديمقراطية رغم توفر كل الشروط التاريخية لذلك التحول الديمقراطي بحجة أنها تؤدي إلى حكم بقوى أصولية غير ديمقراطية.

وإن هذا الادعاء أن المجتمع غير جاهز لتقبل الديمقراطية صار حجة في يد المثقفين الديمقراطيين حتى يتم تأجيل الإصلاح وهذا كان له حلفاء في المجتمع من طرف النخبة المثقفة وغيرها الرافضين للإصلاح[2].

ومع انحصار نفوذ الدولة وتراجع عملية بناء الأمة والمواطنة وأيضا اتساع الفارق بين مختلف فئات المجتمع وخاصة الخصخصة في مجال التعليم وتدهور الأوضاع الاجتماعية وآليات الضمان الاجتماعي أدى إلى عدم وجود ديمقراطية وهذا أدى إلى عدم

1- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي، المصدر السابق ، ص 198.

2- المصدر نفسه، ص 222

وجود بديل ديمقراطي للنظام المطروح في المجتمع بقوة ولا يمكننا أيضا أن نجد حتى معارض للحكم وهذا يؤدي بالفئات الغير الديمقراطية إلى محاولة الوصول إلى الحكم ولكن بشكل غير ديمقراطي أي أنها تطرح بديلا غير ديمقراطي[1].

وعليه فإن انحصار نفوذ الدولة السلطوي وتعويضها وفقدان الهيمنة الثقافية أيضا ومختلف التغييرات في السياسة مثل مصر بعد **عبد الناصر**، الذي تغيرت فيها سياسة وخطاب الدولة وأخرى احتفظت بها الدولة بعناصر خطابها الرئيسية سوريا والجزائر، 1967 وهذا الانحصار أدى إلى احتلاله من قبل الجمعيات والحركات إسلامية محاولة وضع مكانة لها في المجتمع الثقافي ولكن دون الدخول في عملية تفاعل مع الدولة مثل مصر.

1- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي، المصدر السابق ، ص 223.

المبحث الثاني: موقف عزمي بشارة من الثورات العربية الديمقراطية (مصر، سوريا، وتونس نموذجا)

إن الثورة ليست أمر سلبي بل ضروري، في بعض الدول القائمة على الاستبداد، من أجل قيام نظام ديمقراطي. هذا ما يقوله **عزمي بشارة** فالثورة أمر ضروري من أجل تغيير النظام، خاصة في الدول الرافضة للإصلاح، ولكن عنده الثورة لا تقود وحدها بدون الإصلاح إلى قيام نظام ديمقراطي[1].

الثورة المصرية :

في حديثنا عن موقفه من الثورات العربية نبدأ بمصر حين رأى عزمي بشارة أنه بعد ثورة 1919م تم وضع أول دستور للمرحلة الليبرالية سنة 1923م، الذي جاء عبارة عن أجندة وطنية، والذي شهدت معه مصر نهضة منها تعددية الاحزاب السياسية ونشوء تيارات لبيرالية يسارية واسلامية، لكن بعد ثورة تموز/يوليو 1952م، في مصر الذي كان انقلاب عسكري على الملك والأحزاب والانجليز[2]، ثم تحول إلى ثورة في وجود بيئة قابلة للثورة تم استبدال أول دستور في 10 كانون الأول سنة 1919 ديسمبر، ثم في ديسمبر 1953م قانون حل الأحزاب استبدل بهيئة التحرير فزادت فجوة الانفصال بين كل من

1- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 84.

2- عزمي بشارة ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير ،ج1 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر، 2016،ط1، ص24-25

الديمقراطية والليبرالية في مصر، حيث في هذه الفترة حدت الحريات ولم يعد للسلطة التشريعية المنتخبة حكم في مقابل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي[1].

يرى **عزمي بشارة** أن انقلاب الضباط الأحرار استحق أن يسمى بالثورة لأنه قام في وجه الاستبداد ومحاربة النظام القديم[2].

يمكن الاستنتاج أن **عزمي بشارة** يقف موقف المؤيد للثورة التي حدثت في مصر ويرى أنها ثورة حقيقية وليست مجرد انقلاب.

وتجربة **جمال عبد الناصر** في المطالب الديمقراطية التي أعلنها مجلس قيادة الثورة في فترة الانشقاق 1953م توسع في هذه الفترة حق الاقتراع وكان عدد الناخبين في ازدياد مستمر في 1950م عدد الناخبين وصل إلى 4 ملايين و6 ملايين في 1957م وشهدت مرحلة **جمال عبد الناصر** 3 انتخابات تشريعية في الأعوام 1957م 1969/1961 وكان أهمها انتخاب 1957م لكن رغم هذه الانتخابات يرى **عزمي بشارة** أن وهم الديمقراطية الشعبية بقى موجود حتى بعد هذه الثورة رغم أنها عبرت عن طموحات شعبية ديمقراطية.

ومنه يرى **عزمي بشارة** أن مصر رغم قيام الثورة وقيام مجموعة من الانتخابات التشريعية الديمقراطية خاصة في عهد جمال عبد الناصر إلا أن الثورة لم تقم بإصلاح تام في رأيه وبقيت هناك أوهام وتخيلات ديمقراطية مختلفة.

1- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي، المصدر السابق، ص 227-228..

2-عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق ، ص 76.

حيث يقول **عزمي بشارة** أنه حتى بعد الثورة أو موجة الإصلاح وظهور ما يسمى بالمنابر السياسية والانفتاح على الحرية في عصر السادات وانتخابات 1971م، زادت من تطور حزب الرئيس المسيطر، وتزايد معه قضايا الرشاوى والفساد[1].

ويرى **عزمي بشارة** أن الحكم لم يتغير بل مر فقط بعملية تجميل على حد تعبيره ولكنه بقي بنفس مصادر القوة المعروفة والهيمنة، يغير ويعطي القرارات ويتحكم في نتائج الانتخابات[2].

لكن رغم أن الإصلاح حسبه لم ينجح إلا أن **عزمي بشارة** يقف مع ثورة يوليو، ويرى أنه كان مشروع لاستكمال الاستقلال الوطني وكذلك بناء الدولة وكان الضباط الأحرار وطنيين قادتهم وطنيتهم لمحاولة الوصول إلى أفضل التغييرات المتاحة حيث كان هدف ثورتهم حسب رأيه التخلص من البقايا الاستعمارية وكذلك القوى الاجتماعية المهيمنة والمرتبطة بالاستعمار.

ويقول **عزمي بشارة** أن الضباط قاموا بالصراع ضد النظام الملكي وبقاياه والنظام الإقطاعي الذي هيمن على طبقة الفلاحين[3].

إذا يمكن القول أن عزمي بشارة رغم قوله أن الإصلاح الذي حصل في مصر لم يقضي تماما على النظام الاستبدادي ولم يقم نظام ديمقراطي كامل، لكن رغم ذلك يرى أن

1- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي، المصدر السابق ، ص 228-230.

2- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 233.

3-عزمي بشارة: أن تكون عربيا في أيامنا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ط1،ص 29، 30.

ثورة تموز/ يوليو المصرية كانت ثورة حقيقية لتحقيق الاستقلال وإعادة بناء دولة وطنية ديمقراطية خالية من النظام الملكي وحتى بقايا الاستعمار الذي خلف وراءه التخلف الثقافي وحتى الاجتماعي وامتلاك القرار وإعادة التأميم الاجتماعي.

أما عن موقفه في الثورة المصرية التي حدثت في الوقت الراهن أو ما يسمى الربيع العربي الذي مس كل من، تونس، ليبيا وغيرها من الدول العربية، كما يرى **عزمي بشارة** أن ثورة كل من تموز/ يوليو 2011م وقبلها كانون الأول/ ديسمبر 2010م قد رفعت شعار الديمقراطية والدولة المدنية، وعلى أنها دولة ديمقراطية غير دينية وغير عسكرية كما أن المطالب الديمقراطية في الوطن العربي شاركت فيها فئات واسعة من المجتمع[1].

إن **عزمي بشارة** يرى أن كل من ثورات 2010م و2011م كانت ثورات من أجل الديمقراطية في الوطن العربي وتحقيق دولة مدنية، حيث كانت هذه الثورة ذات مشاركة واسعة من فئات مختلفة.

ويرى **عزمي بشارة** أن الاستثنائية العربية المعاصرة تكمن في أن المبادرة لم تفلت من يدي أي نظام بل ظل النظام يمسك بعملية الإصلاح[2].

أي حسبه أن الثورات العربية المعاصرة، بقي للنظام فيها دور مهم، في عملية الإصلاح، وبقي يمسك بالمبادرة في دول الربيع، حيث يرى **عزمي بشارة** أن كل ثورة من

1- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 87، 89.

2- عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي، المصدر السابق ص 232.

ثورات الربيع العربي قامت من أجل الديمقراطية في المجتمع العربي الذي يسيطر عليه النظام الحاكم.

ويقول عزمي بشارة أن الثورة العربية الراهنة والمعاصرة في مصر، هي انشقاق كان بسبب تداعيات الثورة داخل الطبقة الحاكمة، على مسألة توريث الحكم في الجمهورية وانخراط الفئات الحزبية والسياسية في مجال الأعمال أدى إلى وقوع صراعات داخل الطبقة الحاكمة الاقتصادية، وتفضيل فئات أخرى في المجتمع على أخرى وذلك لقربها من الأسرة الحاكمة، حيث اتخذ الجيش موقف سلبي من فكرة التوريث ومن النفوذ الكبيرة والمتزايد لرجال الأعمال في المجتمع[1]، حيث يرى عزمي بشارة أن صلاحيات الرئيس في مصر في يد الجيش الذي رفض أن يتخلى عن صلاحياته التشريعية، وعدم قبوله لتوريث الرئاسة ما أدى إلى التنفيس بأشكال مختلفة من حرية صحافة وثورة وغيرها، والتعبير الأكثر قوة حسب **عزمي بشارة** هو تمرد الجيش على الأوامر السياسية وانحيازها للثورة.

إذا يمكن القول أن **عزمي بشارة** يرى أن ما حدث في مصر من ثورة كان له عدة أسباب هي:

1-**السبب الأول:** انشقاق في الطبقة الحاكمة وقيام الجيش باعتباره يملك الصلاحية ضد النظام والطبقة الحاكمة لما يوجد من تمييز بين فئات المجتمع ومحاولة سيطرة رجال

1- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 65-66.

الأعمال على النفوذ الاقتصادي وحتى السياسي ما أدى إلى الثورة للتنفيس والتعبير عن الحريات.

2-**السبب الثاني:** وجود تعددية سياسية أو قوى سياسية مختلفة أي أنه لم يعد هناك طرف واحد يسيطر ويستحوذ على كل شيء، بل اختلفت المواقف وكثرت الآراء[1].

3-**السبب الثالث:** الذي يدعو إلى قيام ثورة في مصر حسب عزمي بشارة أنه مازال هناك قنوات إعلامية لها ولاء لنظام آخر مما يجعلها تشوه حملات وصورة الرئيس، ليس بغرض الحرية الصحافية والإعلامية بل من أجل التحريض لصالح نظام آخر.

4-**السبب الرابع:** رفض تدخل القضاء لأن تدخل القضاء في الأمور السياسية هو أمر سلبي لأنه يجب على القضاء أن يكون حيادي يختص فقط بالأمور القضائية لأنه يجب على القضاء أن يكون حيادي يختص فقط بالأمور القضائية وإصدار الأحكام حيث يرى أن قيام القضاء بندوات ولقاءات صحفية على حد تعبيره غريب، وغير موجود تقريبا سوى في مصر.

1-عزمي بشارة: الديمقراطية في دول الربيع العربي، قناة الجزيرة الفضائية، حصة في العمق، 2012/07/23، 19:05، تاريخ الاطلاع، 2019/04/14م، سا 20:52.

5-**السبب الخامس:** تدخل الأجهزة الأمنية في الشأن السياسي، في رأيه أن الأجهزة الأمنية تعطي تصريحات إعلامية وهذا أيضا غريب لأنهم موظفين وطنيين في وظيفة الدولة لا يتدخلون في السياسة ولا حتى في تصريحاتها[1].

إذا يمكننا القول أن عزمي بشارة يرى أن ثورة مصر لم تقم من تلقاء نفسها، بل لديها أسباب عميقة وجدية أدت إلى قيامها على النظام ومختلف فئات المجتمع المعينة أيضا بفساد النظام من إعلام وقضاء غير محايد وأنظمة سياسية متداخلة غير منظمة لا يقوم كل واحد بدوره بل كل نظام يتدخل في عمل الآخر.

وتحدث **عزمي بشارة** أيضا عن أحداث 30 يوليو الذي رآه حدث هام في تاريخ مصر لأنه جمع فئات مختلفة ومتعددة من الشعب المصري خرجت في احتجاج ومظاهرات على كيفية إدارة وحكم الإخوان المسلمين للدولة وكذلك قضية الدستور وتحكيمه في مصر الذي كان حسب رأيه الأساس في احتجاج ديسمبر 2012م إلى يناير 2013م، كما رأى **عزمي بشارة** أن تعاون وزير الداخلية مع الرئيس جعل الناس أو الشعب يشعرون بعدم الأمن والاستقرار ما أدى إلى احتقان واحتجاج حقيقي عند المواطن[2].

1-عزمي بشارة، الديمقراطية في دول الربيع العربي، مصدر سابق، (حصة في العمق).

2-المصدر نفسه.

وكأن **عزمي بشارة** يرى أن الظروف السياسية للبلاد وحكم الإخوان المسلمين في مصر كان من أسباب الاحتجاج ولكن ثورة مصر كلها كانت نتيجة الخوف من انعدام الأمن، فقامت الثورة على النظام لذلك.

ويرى **عزمي بشارة** أن جهاز الدولة رفض عمليا نتائج الانتخابات وكذلك طريقة عمل الإخوان حيث كان لجهاز الدولة من أمن وجيش أحد أهم العوامل لقيام هذا الاحتجاج، وكما أشرنا سابقا أن الجيش كان أحد أهم الأطراف في قيام الثورة على النظام، حيث رأى **عزمي بشارة** أنه عندما يصدر الجيش بيان يتعامل فيه مع الرئيس كأحد الأطراف فهذا يعني أن الجيش قد تحرك لأن عدم المسؤولية وعدم وجود سقف ديمقراطي هو كذلك سبب في ثورة الجيش لأنه أراد الاستمرار في امتيازاته[1].

ويرى عزمي بشارة أن ثورة 25 يناير هي ثورة خرج فيها جماعة من الشباب المصري في يوم أسماه بيوم الغضب، غضب على سلوك أجهزة الأمن، أي كانت ثورة حقيقية ضد جهاز الدولة ويرى **عزمي بشارة** أن الجيش انضم للثورة تلبية لمطالب الشعب[2].

أي أن ثورة مصر سواء 25 يناير أو 30 حزيران هي ثورة غضب من طرف الشعب تحرك فيها نتيجة لوجود قوى سياسية متعددة تحاول الحكم والسيطرة ورأى **عزمي**

1- عزمي بشارة: يحلل المشهد المصري، قناة الجزيرة الفضائية، حصة حديث الثورة، 2015/01/25، تاريخ الاطلاع 2018/04/13، سا 13:25.

2- عزمي بشارة: الديمقراطية في دول الربيع العربي، المصدر السابق، (حصة في العمق) .

بشارة أن الجيش انضم هو أيضا لمطالب الشعب لأنه رآها ربما منطقية، وهو أيضا قرر التحرك للدفاع عن مصالحه وفرض سيطرته.

ولكن **عزمي بشارة** رأى أنه كان يمكن أن يحصل إجماع واتفاق على المبادئ الديمقراطية بين القوى السياسية قبل حدوث أي انتخابات وفي رأيه كان هذا الذي سيكمل الثورة بعد ذهاب مبارك من الحكم أو الرئاسة، ولكن للأسف كان انشغال وهم الرئيس الأول والوحيد هو التنافس الانتخابي والحكم، دون الاهتمام بوجود سقف ديمقراطي ما أدى إلى ثورة ويرى **عزمي بشارة** أن ثورة مصر أو ما يسمى " الربيع العربي" سوف تحقق النظام الديمقراطي والمبادئ الديمقراطية حتى في وجود انقلاب أو انتفاضة ولو كانت المدة لتحقيق ذلك مدة طويلة[1].

وبعد ثورة 25 يناير تحولت هذه الصلاحيات المطلقة للرئيس في تولي السلطة لا شيء ، واصبح الرئيس المصري عديم الصلاحيات يتحكم في نظام لا ينقاد له ، كما حدث في حالة السيسي ان الرئاسة نفسها في مصر لا تساوي شيئا من دون النظام ويمكن أن يتغير الشخص المترأس ولكن يبقى النظام قائما والمنصب شاغر وينتظر رئيس جديد من داخله ، لان النظام لم يتغير[2].

1- عزمي بشارة: يحلل المشهد المصري، المصدر السابق، (حصة حديث الثورة).
2- عزمي بشارة : ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ج 1، المصدر السابق ، ص 104.

إذا يمكن القول أن **عزمي بشارة** يقف مع حدوث الثورة في مصر ويراها ثورة حرية وإرساء لمبادئ ديمقراطية حتى لو كان ذلك بعد إرهاصات أو مدة زمنية معينة، وأنها ثورة حقيقية في رأيه.

الثورة التونسية:

أما عن ثورة تونس، فقد قال **عزمي بشارة** أنه سبق أن أشار أن تونس بلد قابل للتحول الديمقراطي، لكن بدون تصور وقوع ثورة شعبية بل نتيجة فقط للنظام السابق من بورقيبة ثم زين العابدين أدى في رأيه إلى نشوء وتكون المواطنية في المجتمع التونسي.

ويرى أن تونس بلد يملك ثقافة سياسية مديدة من خلال وجود أول اتحاد فيها للنقابات في الوطن العربي والأحزاب وكذلك المعارضة، أي أن تونس أول بلد كانت فيه نقابات وأحزاب تعبر عن وعي سياسي مبكر، ويرى أن ثورة تونس هي تحرك الشعب قبل القوى السياسية التي كانت في ركود معلنا أنه جاهز للتحول الديمقراطي قبل القوى السياسية، محولا من مجرد انتفاضة خبز وكرامة إلى ثورة حقيقية، أيقظت القوى السياسية **وعزمي بشارة** يرى أن ثورة تونس ثورة شعبية مجيدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، وأن اي تسميات اخرى لها مجرد تقليل من شأنها السياسي والثوري[1].

1 -عزمي بشارة :الخلفيات والمغزى ،المآلات لثورة الشعب التونسي، قناة الجزيرة الفضائية ،حصة في العمق ،2011/01/24، تاريخ الاطلاع : 2018/04/14، سآ: 21:08

أي أن **عزمي بشارة** مساند للثورة التونسية، ويعتبرها ثورة عظيمة تستحق التسمية نظرا لتقدم الشعب الواعي على القوى السياسية التي كانت متأخرة وفي حالة ركود.

ويرى أنه حتى وسائل الإعلام المحلية في تونس التي تعتمد على مواقعها الالكترونية لنشر الاخبار ادت دور اساسي في إظهار أخبار الثورة إلى العالم ونسخ اخبار الاحتجاجات على صفحاتهم وبالتالي تجاوز حجب تلك المواقع من قبل أجهزة النظام ، وتكوين الإعلام الحر بعد قمع الحريات الإعلامية لتوصيل الآراء، ما أدى في رأيه إلى توعية الشباب بدلا من الأحزاب القديمة، وبالتالي تحرك الشباب ضد الظلم والاستبداد في ثورة كبيرة[1].

كما كان في رأيه أن ثورة تونس تميزت بوجود وتجذر للوعي بدور الدولة وكذلك وجود هويات متجانسة ،و توفر ظروف مختلفة شجعت على إحداث ثورة شعبية.

حيث أن الثورة في تونس كانت ثورة في الشارع مع أهالي سيدي بوزيد بداية الانتفاضة إضافة إلى احتقان الشباب من البطالة عامة والتهميش والتسلط في المجتمع لحاملي الشهادات الجامعية الدليل على انها قضية وطنية في رأيه ، في الوقت الذي كانت الأحزاب فيه تفكر في نفسها ، حتى أدركت هذه الأحزاب أنها ليست مجرد انتفاضة

1- عزمي بشارة: الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر ،2012،ط1،ص199.

عابرة وعادية حتى أن نظام زين العابدين لم يقمعها أو يقنعها بسهولة، وحسب رأيه الشعب التونسي شعب مثقف سياسيا.[1]

ويقول **عزمي بشارة** أن هناك شيء ملفت ورائع في ثورة تونس أنها كلما تقدمت أكثر زادت انضباط ووعي، ووجود مسؤولية مواطنية حركت حتى مواطنية أجهزة الأمن المختلفة[2].

إذا هنا موقف **عزمي بشارة** واضح وصريح من الثورة التونسية بالإضافة لقوله أنها ثورة شعبية عظيمة، يراها أيضا أنها رائعة بانضباطها ووعي الشعب السياسي، إذا عزمي بشارة يقف في صف الثورة التونسية وتحركاتها، ويرى أنها ثورة صحيحة في كل خطواتها وفي قيامها في وجه النظام المتشبث بالحكم.

أما عن الجيش ودوره في ثورة تونس، فقد رفض إطلاق النار على المتظاهرين في العاصمة، حيث كان من واجبه حماية المنشآت العامة فقط لكن **عزمي بشارة** يرى أنه تصرف كقوة وطنية ميزت بين أمن الدولة وأمن النظام، حيث أن وظيفة الجيش حماية الدولة وليس النظام لأنه يمس أمن الشعب، وهذا حسبه تصرف ينمو عن وعي وحكمة من بعض أفراد الجيش من أجل تحول سلمي وليس صدامات دموية[3].

2-المصدر نفسه ،ص407.

2- عزمي بشارة :الخلفيات والمغزى ،المآلات لثورة الشعب التونسي، مرجع سابق (حصة في العمق) .

3- عزمي بشارة، المصدر نفسه(حصة في العمق).

كما أقامت تونس لجان أحياء وذلك لحماية الأحياء، وهذا يميز الثورات الكبرى، وحسب **عزمي بشارة**، هذا يمثل وعي الشعب الذي يقوم بالدفاع والحماية نفسه، وبذلك يكون يتسامى فوق الجريمة، حيث قام الإعلام أيضا بالتحرر بعد ما ذاق ذرعا من التعسف والظلم، مما أدى إلى إنشاء صحف حرة حيث يرى أيضا أن هذا عكس العراق الذي تغلب عليه صراع الطوائف، الذي أدى إلى إتلاف البلاد[1].

إذا الشعب التونسي في ثورته كان شعب واعي ذو ثقافة سياسية سلمية، جعلت من ثورتهم ثورة كبرى، مترفعة عن كل إراقة للدماء والجريمة، حتى أن الإعلام التونسي قام وتحرر من عبئ النظام واستبداده.

لكن الشعب التونسي لم يكتفي بعزل بن علي، بل أرادوا أيضا خلع الوزير الأول، وأنه لا يجب أن يكون هو الرئيس بعد بن علي بالإضافة إلى الحزب الدستوري، فأقيم اجتماع للحكومة المؤقتة واتخذ فيه من القرارات ما يكون لحقب طويلة في اجتماع واحد، ويقول **عزمي بشارة** أن تونس تمر بعهود ولكنها تبقى شابة فتية ولا تشيب، ولكن هذا أيضا حسب بشارة يمثل خطرا على التحول لأن التحول حسبه لا يكون من لون إلى لون واحد، بل إلى عدة الوان مختلفة كذلك يجب أن يكون هناك موازنة بين الشعب والمطالب السياسية[2].

1- عزمي بشارة :الخلفيات والمغزى ،المآلات لثورة الشعب التونسي، المصدر السابق، (حصة في العمق).

2- المصدر نفسه.

لذا حين القيام بعملية التحول نحو الديمقراطية يجب إلغاء النظام وليس إلغاء الناس، حيث هذا يعبر عن انتقال منظم وآمن نحو النظام الديمقراطي، ويكون ذلك بإدخال كافة شرائح المجتمع والإجماع على القواعد، حتى الفئة الحاكمة حسب بشارة يجب إشراكها لكن الفئة التي لم تتورط في النظام الفاسد والجرائم، وذلك من خلال اتفاقهم مع الأحزاب على احترام حريات وحقوق المواطن، وعلى الأحزاب كذلك ألا ترى بأن لها فضل في قيام الانتفاضة في تونس[1].

إذا يمكن القول أن **عزمي بشارة** يرى أن للثورة التونسية أيضا بعض السلبيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وتراعى في عملية التحول، لأن الانتقال إلى النظام الديمقراطي دفعة واحدة وعزل جميع الناس مع النظام يفقد توازن الدولة كذلك ويجعل الانتقال محدود في وجه واحد، على حد تعبيره من الأبيض إلى الأسود.

الثورة السورية:

بعد الحديث عن كل من ثورة مصر وتونس وأسبابهما ورأي **عزمي بشارة** فيهما، سوف نتطرق الآن إلى الثورة السورية من مارس 2011م حتى مارس 2013م، حيث يوضح **عزمي بشارة** الأسباب المختلفة للثورة وشكل الحكم في سوريا.

يرى **عزمي بشارة** أن تحليل الثورة السورية يفرض تتبعها من الاحتجاجات الأولى التي كانت في فبراير 2011م، حيث بدأ بانتفاضة درعا المحلية في 15 آذار/ مارس

1- عزمي بشارة : الخلفيات والمغزى ، المآلات لثورة الشعب التونسي، المصدر السابق، (حصة في العمق).

2011م والتي سميت بانتفاضة " أطفال درعا" ثم انتفاضة سهل حوران، التي سرعان ما انتشرت وتغلغلت في المجتمع وثقافته وتدرجت من انتفاضة إلى شعارات لتغيير النظام وإسقاطه[1].

هنا **عزمي بشارة** أراد تتبع الثورة السورية من الولادة الأولى لها على شكل احتجاجات وانتفاضات حدثت في المجتمع حتى اكتمالها كثورة.

حيث يقول **عزمي بشارة** أن العامل الرئيسي والأول في نشوب الثورة السورية هو نجاح كل من الثورة التونسية والمصرية، والثورة اندلعت حسبه في مرحلة كان النظام فيها في أوج مراحله من الاستقرار، حيث كان هذا النظام حسب رأي بشارة يقارن نفسه بالنظام التونسي والمصري وأنه الخيار الأمثل لكن هذا فقط لأنه نظام رافض للإصلاح وإرساء معالم الديمقراطية وقادر على استعمال العنف ضد الشعب والثورة[2].

إذا يمكن القول أن الثورة السورية قامت على أنها امتداد للثورات العربية التي سبقتها وحركت حسها بالمواطنية، وأن النظام الأسدي نظام مستبد رافض للإصلاح جاهز لقمع الثورة أو الحركات الاحتجاجية المحاولة للإصلاح.

كما يرى أن الثورة السورية لم تكن ثورة في بدايتها بل كانت تدعوا فقط بإصلاح نظام الحكم في سوريا، الذي كان لا يمكن أن يستمر على حاله دون إحداث تغيير فيه،

1- عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحركة محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د ط، ص 14.

2- المصدر نفسه، ص 22-23.

لذلك كان عليه إما أن يتغير أو يغيره الشعب السوري، سواء باحتجاج أو قيام ثورة للتغيير[1].

لأن الشعب السوري حسب **عزمي بشارة** هو أيضا ينشد الحرية والكرامة ويتوق إلى المواطنة والحقوق المواطنية، ويرى أن الثورة السورية رغم كونها امتداد للثورات العربية واشتراكها معها في أسباب كثيرة منها تدخل أجهزة الأمن في مختلف المجالات وحتى في السياسة، إلا أن المجتمع السوري لديه خصوصية تتمثل في تركيبة المجتمع دينيا وطائفيا، التي وقفت حسبه في وجه تبلور هوية وطنية تسمح بفصل المجتمع عن النظام، والنظام عن الدولة، وثاني خصوصية أن المجتمع السوري جزء من محور دولي لا يؤيد أي تحول ديمقراطي يمكن أن يحدث داخل الدولة، وأيضا اغتراب النظام الشبه كامل عن المجتمع وبقاء السيطرة فقط ضمن الأجهزة الحاكمة والنظام المسيطر[2].

إذا الثورة السورية منذ بدايتها ثورة إصلاحية للنظام من أجل تغييره باعتبار الشعب السوري شعب هو الآخر يطمح للحرية والتجديد من أجل حياة آمنة ونظام ديمقراطي عادل بدل التعسف والاستبداد.

حيث يقول **عزمي بشارة** أن الأسد في حد ذاته ليس ديمقراطيا ونظامه نظام مستبد، متسلط وفاسد، ليس نظام نخبة يحاول فيه أن يقود شعبه بالتعليم وغيره إلى

1- عزمي بشارة: أفكار حول الثورة السورية، تحديد الجزيرة، 2011/06/10م،سا17:36، تاريخ الاطلاع: 2018/04/18، سا 19:36، الموقع: **www.aljazeera.net**

2- عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية، المصدر السابق، ص 30-31.

الديمقراطية، بل حكمه يقوم على الاستبداد العام باستعمال مختلف أجهزته الأمنية، هذا النظام القمعي جعل الثورة تنحسر طوال أشهر في محافظات قليلة ومعدودة ولكنها لم تبق على هذا الحال وشملت سوريا بكاملها وانقلب العنف على النظام في حد ذاته، رغم قمع وتعرض الشعب لإطلاق النار من قبل الجيش والأجهزة الأمنية للنظام[1].

يقول **عزمي بشارة** أن الثورة في سوريا بدأت بشعارات مكتوبة على الجدران مثل " جاك الدور يا دكتور" و" الشعب يريد إسقاط النظام" وفي نهاية شباط/ فبراير 2011م

شنت قوات الأمن في أكثر من محافظة سورية حملة اعتقالات ضد من اشتبه بهم في حملة شعارات الجدران وكان أغلبهم أطفال في 15 عام وعرفت بأطفال درعا حيث تعرضوا للتعذيب مقارنة بأعمارهم[2].

إذا يمكن القول أن الثورة في سوريا كانت سلمية في أولها وعبارة عن شعارات فقط وليس حتى احتجاجات لكن النظام لم يقف وقام بعملية القمع والظلم من البداية.

ثم تحولت بعد تلك الشعارات إلى احتجاجات مختلفة من سائقي الأجرة على زيادة في أسعار المازوت، وكذلك احتجاج بعض الطلبة في الجامعات على بعض القرارات المستبدة، نتيجة لزيادة اقتصادية مختلفة، واحتكار الطبقات الحاكمة ورجال الأعمال وفقر الطبقة الوسطى إضافة إلى تهميشها، ما أدى إلى تحرك الشعب إضافة إلى تأثره بجملة

1- عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية، المصدر السابق، ، ص 36، 37.

2- المصدر نفسه ، ص 81.

احتجاجات سابقة في دول عربية مختلفة كتونس، هذه الإرهاصات الاحتجاجية السابقة للثورة كانت جديدة على المجتمع السوري[1].

لكن هنا النظام استعمل أجهزة الأمن باختلافها (الجيش- الأمن...) لقمع الاحتجاجات قبل تحولها إلى ثورة حقيقية خائف من حدوثها حيث قامت أجهزة الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين وحاول النظام بكل الطرق قمع الثورة قبل بدايتها بطرق غير سلمية فقط للحفاظ على النظام، كل هذه الإرهاصات عجلت حسب **عزمي بشارة** في تحديد تاريخ لاندلاع الثورة في سورية في 15 مارس 2011م داعية الشعب إلى جمعة سميت بجمعة غضب، تمثلت في الخروج إلى الساحة العامة في 18 مارس 2011م وهذا كله بسبب الثورة التونسية والمصرية لأنه حسبه لم يكن ليتخيل من قبل في سوريا أن تكون هناك تحركات احتجاجية يمكن أن تنقلب إلى ثورة[2].

إذا يمكننا القول هنا أن النظام في سوريا عارض حتى الاحتجاج وحاول أن يقمعه قبل أن يصبح ثورة وأن الشعب السوري لم يكن ليتحرك لو لم تقم قبله ثورة مصر وتونس وتأثره بهما ومحاولة السير في نهجهما.

1- عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحرية، المصدر السابق ، ص 72-78.

2- المصدر نفسه، ص 81-84.

ويقول **عزمي بشارة** أن انتفاضة درعا وحدها عبرت عن معاناة الشعب السوري في الثورة، فالنظام تجاهل مطالب الناس وكرامتهم، ولم يتكلف في البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الانتفاضة والثورة بل اهتم فقط بحصر هذه الانتفاضة وقمعها[1].

إذا النظام حسبه لم يحاول أبدا منذ البداية فهم أسباب الثورة ومطالب الشعب والتعامل معها، بل اهتم فقط بالقمع والسيطرة عليها .

اضافة إلى ذلك يرى **عزمي بشارة** أن الثورة السورية تحولت إلى ثورة فعلية في نهاية 2011م، وبداية 2012م، استخدمت فيها القوى العسكرية على أوسع نطاق وتورط الجيش في قمع الثورة وأصبح مجرد أداة في يد النظام ما أدى إلى فقدان الدولة لقيميتها ورمزيتها السياسية داخل أوساط الشعب.

حيث أن الثورة وملامح التسلح ظهرت في الأشهر الأولى من الاحتجاج لكنه لم يكن تسلح تام، بل تسلح تقليدي في بعض العشائر ورفع أسلحة تقليدية موجود في البيوت للدفاع عن أنفسهم من قوى الأمن، أي أسلوب بدائي غير مقصود منه الثورة بالسلاح على النظام[2].

أي هنا الثورة السورية حتى بعد تحولها إلى ثورة حقيقية شعبية لكنها بقيت مسالمة، والتسلح كان تسلح بدائي لا معنى له في البداية فقط من أجل الدفاع عن النفس وليس من

1-عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحرية، المصدر السابق، ص 84-86.
2-المصدر نفسه، ص 189-193.

أجل الثورة وقتل الأمن وكانت ثورة على النظام. لكن فيما بعد قامت الثورة بالتسلح حيث يقول **عزمي بشارة** أن هذا التسلح كان عفوي، لم يكن مخطط له بل كان بسبب ظروف المناطق وحاجاتها لذا نجد أن كل حامل السلاح في الثورة غير مدرب سياسيا، ولا يملك تنشئة ثورية مسبقة[1].

أي هنا الثوار السوريين دفعتهم الحاجة وكذلك قمع النظام وتجبره إلى الأخذ بالسلاح من غير تخطيط مسبق أو تدريب خاص.

لكن التسلح في بداية الثورة السورية حسب **عزمي بشارة** كان في الأحياء وبعض المناطق أي فردية وأهلية، ولكن مع احتلام الثورة وزيادة الضغط الثوري تحولت هذه الأحياء إلى أماكن للمعارضة المسلحة والجيش الحر الذي سيطر على مدينة حمص القديمة تقريبا، وأصبحت الساحة ساحة قتال وصراع عسكري دائم بين قوات الجيش على مدار الثورة[2].

إذا التسلح في الثورة السورية كان تسلح عفوي في البداية ،لكنه اصبح فيما بعد تسلح عن سبق إصرار لكن من قام بحمل السلاح للثورة لم يكن حتى مدرب على حمله والتسلح به.

1- عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحرية، المصدر السابق، ص 191.

2- المصدر نفسه، ص ص 193، 194.

وفي 29 تموز/ يوليو 2011م تأسس الجيش السوري الحر للضباط والجنود المنشقين عن الجيش النظامي لحماية التظاهرات السلمية والتصدي للاقتحامات الأمنية والعسكرية للمتظاهرين.

لكن **عزمي بشارة** يرى أن تبرير استخدام السلاح من أجل حماية المتظاهرين وليس باعتباره خيار لإسقاط النظام، فهو في حقيقة الأمر تبرير غير واضح ومتناقض لأن التسلح حسبه لا يحمي تظاهرة سلمية بل يزيد الأمور سوء وحدّة[1].

هنا كأن **عزمي بشارة** يرفض موقف التسلح من أجل حماية المتظاهرين لأنه يزيد من سوء الأمور لأن أي ثورة سلمية لا تحتاج لحمل السلاح بل للتنظيم.

وعليه فان موقف **عزمي بشارة** من الثورة السورية، أن النظام استمر في القمع والقتل وإراقة الدماء، حيث أن النظام السوري الذي كان يتبع منذ عهود نظام متسلط ومستبد من الأب حتى الابن، الذي كان الأخير لا يعترف بضرورة وجود إصلاح ديمقراطي في المجتمع بل أن المجتمع يجب أن يبقي الولاء للنظام، وأن النظام لن يتغير لأن الشعب غير قادر على الإصلاح بعد.

لذا رأى **عزمي بشارة** أن الثورة أمر ضروري للتغيير النظام الذي رفض أن يتغير، فغيره الشعب بتحركه، لأنه لم يبق حسب رأيه خيارا إلا التقدم في حالة لا عودة منها حيث كان طريقها مليء بالتضحيات والدماء.

1- عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحرية ، المصدر السابق، ص 198.

إذا عزمي بشارة يرى أن الثورة السورية ثورة صحيحة لقيامها ضد نظام مستبد يرفض الإصلاح والتحول الديمقراطي[1].

واعتبر عزمي بشارة أن الثورات العربية بصفة عامة (تونس، مصر، سوريا) ثورات عفوية لم تكن مدروسة من قبل أو مؤامرة على الحكام بل هي ردة فعل من قبل الشعب على النظام السائد في المجتمع وأن العرب شعروا بتغلغل القمع في البلدان العربية وحان الوقت للتغيير والتعبير بحرية عن الرأي[2]، ورأى أن الهوية الوطنية تجمع الهوية العربية من المحيط إلى الخليج، حيث قال أن ثورة في بلد مثل تونس كانت مثل تيار في جسد ضعيف لكنه كان موصلا للآمال والأفكار وهذا مشترك بين مختلف البلدان العربية[3].

يمكن الاستخلاص من كل ما سبق وتقدم أن موقف **عزمي بشارة** من الثورات في الوطن العربي أو ما يسمى بالربيع العربي موقف إيجابي داعم للثورة في كل من مصر وتونس وسوريا، ورأى أنها ثورة كان يجب أن تحصل لتغيير النظام المستبد منذ عهود، وتفتح المجال أمام التحول الديمقراطي في الوطن العربي الذي يجب أن يتغير وفق مستجدات العصر الديمقراطية.

1- عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحرية ، المصدر السابق ، ص 230.

2- عزمي بشارة: دول عربية مولت حركة تمرد لإسقاط مرسي، الأحد 2017/04/02، سا 20:27، تاريخ الاطلاع، 2018/04/08م، سا 20:27 الموقع: www.almodon.com

3-عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المصدر السابق، ص 79.

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لعزمي بشارة

إن **عزمي بشارة** ورغم عصرنة أفكاره لما يحدث في العالم العربي (الربيع العربي) وما يقدمه من أفكار حول الجانب السياسي فيها ومختلف إنتاجاته الفكرية التي تتحدث وتتخصص في دراسة مشاكل العالم العربي اليوم إلى أنه وجد من يناقضه ونقتصر في ذلك على نقدين:

أولا: هشام غصيب:

يقول هشام غصيب في نقده **لعزمي بشارة** وذلك انطلاقا من كتابه في المسألة العربية أن هذا الأخير هو عبارة عن نص سياسي ولكنه في نفس الوقت صراعي فهو حسبه صراعي سياسي يتحدث عن حركة سياسية قائمة متواجدة أو أنها منتظرة كما يرى بأن هذا كله قد يكون من أجل التأسيس لحراك سياسي عربي جديد حيث أطلق عليهم **عزمي بشارة** في كتابه بالديمقراطيين العرب[1].

وعليه فإن هشام غصيب يريد القول أن الهدف من كتابة عزمي بشارة ((للمسألة العربية)) ومختلف الأفكار التي طرحها فيه هو التأسيس لحراك سياسي جديد سماهم الديمقراطيين العرب.

1- هشام غصيب: في نقد عزمي بشارة، الحوار المتمدن، العدد 3461، 2011/09/19، 08:47، المحور، مواضيع وأبحاث سياسية، 2018/03/13، سا: 11:10. الموقع:www.ahewar.org

ويصف هشام غصيب في نقده لعزمي بشارة أنه من خلال هذه الأفكار يسعى إلى خلق مفاهيم وأفكار هدفها إرشاد الحركة السياسية وهنا هي عبارة عن أسلحة فكرية وليس أفكار حيادية.

ويواصل في نقده بقوله أن النص غني بالأفكار الجديدة التي لم يسبق طرحها من قبل وفي نفس الوقت هي أفكار غير مألوفة ولكن تبقى فوضوية وغير مفهومة فهي لا تعبر عن صورة من الأفكار الواضحة بل هي أفكار صعبة الإنتاج.

كما أن **عزمي بشارة** يجد مشقة في إنتاجها فهو يختار أصعب الطرق وأطولها للتعبير عن هذه الأفكار فالعبارات المألوفة عنده لا تؤدي إلى استيعاب هذه الأفكار[1].

فحسب هشام غصيب أن **عزمي بشارة** في تعبيره عن أفكاره يختار الطريق العسير في ذلك كما أنه دائما ما يحاول التعبير عنها بأفكار وعبارات غير مألوفة وهذا هنا يمثل مشقة في طرح أفكاره.

كما أن عزمي بشارة يذهب بعيدا عن الفكرة ثم يعود إلى تلك الأفكار مرة أخرى حتى يعيد الغوص والتفصيل فيها، وهو يرى بأن هناك أسباب فكرية عميقة لهذا العسر حيث أنه لا يمكننا مواجهة التزوير الأمريكي السائد في ظل الإيديولوجية السائدة، إلا أن **عزمي بشارة** ظل يدور داخل هذه الأفكار وبقي أسيرا لها، مما أدى به إلى الوقوع في أخطاء في توقعاته وأفكاره وهذا عبر تاريخ طويل من نضاله الفكري والسياسي.

1- هشام غصيب: في نقد عزمي بشارة، المرجع السابق.

ومما يعيب **عزمي بشارة** أيضا، أنه يغيب تماما تناقضات الديمقراطية الليبرالية وعلاقتها الجوهرية بالنظام الرأسمالي واختلافاته المميتة، كما أن بقائه ضمن التصورات التقليدية للديمقراطية التي ترى أنها تعبر عن سياسة أخلاقية وفقط ووصفه للعلاقة والوطن العربي بالعضوية فيما سماه المسألة العربية والقول بأن الديمقراطية مكون يساهم في صيرورة الوطن العربي أدى به إلى عدم توضيح وتبيان العلاقة بينهما والتعبير عن مضمونها[1].

أما النقطة الثانية التي نقده فيها هو عدم التماسك في أفكاره خاصة في الحديث عن فكرة الدولة باعتبارها مقر الديمقراطية فإنه يتحدث بصورة متناثرة ثاقبة في نفس الوقت ولكن دون أن يقوم بطرح نظرية في الدولة وهنا فهو لا ينظر للدولة العربية بالذات، فهو يتحدث عن الديمقراطية الليبرالية وهي موضوع اهتمامه وهي تعتبر شكل من أشكال الدولة ولكن دون أن يحاول طرح نظرية في الدولة.

وثالث نقطة في نقده **لعزمي بشارة** أن أحسن الطرق وأفضلها لمواجهة التزوير الأمريكي وأساليبه وسوء استعمال المفهومات السياسية بهدف القضاء على الوعي السياسي والإرادة السياسية يكون من خلال التدقيق العلمي في مختلف المصطلحات كما يجب القيام بنقدها وتفكيكها وهذا غائب عند **عزمي بشارة** فقد قام بطرح مسألة الديمقراطية على أنها مفهوم يعبر عن نظام مكتمل وأنه لا حاجة ولا داعي إلى إعادة النظر فيه،

1- هشام غصيب: في نقد عزمي بشارة، المرجع السابق.

حيث أنه غاب عنه أن مفهوم الديمقراطية في صيرورة دائمة وهي غير منتهية كما أن معناها السياسي وأهدافها غير متفق عليها في العلوم الاجتماعية[1].

وأخيراً فإنه يرى بأن عزمي بشارة في كلامه عن الديمقراطيين العرب أهمل أن يحدد وعيهم وإرادتهم السياسية ومستواهم الاجتماعي كما أنه كان عليه بالأحرى أن يتحدث عن القوى الديمقراطية التي هي نتاج قوى الإنتاج فهو دائم الغفلة وفي طروحاته عن مسألة البنية الإنتاجية في الوطن العربي وأنها ذو طبيعة تابعة وهو أيضا غافل على فكرة علاقة كل من الديمقراطية والقاعدة الإنتاجية والتناقض الكلي بينهما وبين التبعية التي تعاني منها أمتنا، ونراه غافل ويغيب العلاقة العضوية التي تربط بين كل من الديمقراطية والطبقات الاجتماعية والنزاع الطبقي، وأن المجتمع في ثورة دائمة ومستمرة وأن الديمقراطية تفقد مفهومها التاريخي من دون ذلك[2].

ثانياً: يحيى أبو زكريا

فهو يرى بأن **عزمي بشارة** بقوله أن مشكلة العالم العربي تتمثل في العرقيات ومشكلة الانتماءات العرقية والهوية العامة يرى عكس ذلك فالإسلام قد وحد العرب منذ 15 قرن وعليه فإن ما جاء به **عزمي بشارة** عن مشكلة العرب تعبر عن إشكالية الغرب عبر مراحل تكوينه كما أنها تمثل مشكلة الصهيونية التي هي دائمة المحاولة في أن

1- هشام غصيب: في نقد عزمي بشارة، المرجع السابق.

2 - المرجع نفسه.

تدخل الفرد العربي الحامل للجنسية اليهودية في منظومتها السياسية والفكرية أيضا في كل من الجانب الاجتماعي والثقافي[1].

ويقر بأن **عزمي بشارة** كان ولا يزال ينتمي إلى الكيان الصهيوني وأنه لو كان عكس ذلك يحمل مثقال وطنية فلسطينية لقام بقطع كل صلة له بالصهاينة وذلك بأن يعقد مؤتمر ويمزق فيه جواز سفره الذي يعبر عن انتمائه إلى الكيان الإسرائيلي إضافة إلى دخوله إلى الكنيست* سنة 1996 حيث شبه ب إيلي كوهين** الثاني كما أنه قام بكتابة مقال ردا على **عزمي بشارة** الذي قال أن الفلسطينيين غير قادرين على تحريرها من الداخل حيث يقول بأن هذا هو نجاح لمشروع إسرائيل من أجل القضاء على المقاومة داخل فلسطين وهو موقف من أجل إحباط المقاومة في فلسطين وهو أكثر من ذلك قاتل للمقاومة من الداخل بدعم وتخطيط العسكرية الصهيونية والأمريكية وهنا قد وصف **عزمي بشارة** بالمفكر الأجوف[2].

1-يحيى أبو زكريا: في الصورة عزمي بشارة، الأثنين :2009/05/18، سا: 4:34، تاريخ الإطلاع على الموقع: 2018/03/13، سا: 10: 11، الموقع : www.ahewar.org

*- **الكنيست:** مجلس نواب إسرائيل، يدخل ضمن صلاحياته إنتخاب الرئيس الأمريكي، كما انه هو الذي تولى مراقبة أعمال مجلس الوزراء، وله مطلق الحرية في نزع الثقة منه ومنحها له، وينتخب أعضاء المجلس وفق طريقة التمثيل النسبي للأحزاب(قاموس المصطلحات السياسية، المرجع السابق) .

- **إيلي كوهين: أو كمال أمين ثابت، جاسوس صهيوني في سوريا وعضو في حرزب البعث العربي الأشتراكي، جندته المخابرات الاسرائيلية كوسيلة للاختراق العالم العربي(يحي أبو زكريا، المرجع السابق) .

2- المرجع نفسه.

في الوقت الذي ظهرت فيه تلك المواقف الناقدة والمعادية **لعزمي بشارة** ومختلف أفكاره ظهرت مواقف أخرى مؤيدة له ومن بين الذين أيدوا **عزمي بشارة** الباحث والمفكر السياسي **التونسي سمير حمدي**.

حيث يرى هذا الأخير بأنه في ظل الثورات التي عرفها الشارع العربي وما أطلق عليها بالربيع العربي ظهرت هناك حملات إعلامية مناقضة ومنافية للمفكر **عزمي بشارة** وازدادت حدة هذا الهجوم كلما زادت حدة الثورة في الشارع العربي ضد الأنظمة المستبدة، حيث قال أحد الكتاب الخليج " أن عزمي بشارة أنشأ مركزا في الدوحة لتعليم الشباب فنون التظاهر والاعتصام والاحتجاجات، وأن مخططه هذا أفضى إلى إطاحة نظام حسني مبارك في مصر على يد هؤلاء الشباب".

إضافة إلى العديد من المواقع الإلكترونية والصحافة التابعة للنظام السوري التي قامت بمهاجمة عزمي بشارة، وبهذه الصورة صار **عزمي بشارة** كأنه الرجل الخارق القادر على تحريك الشارع العربي كيفما يشاء[1].

وبهذا فإن المواقف النافذة **لعزمي بشارة** ترى بأنه يشكل خطرا على العقول العربية خاصة الشباب وأنه هو المحرك الذي يقود تلك العقول إلى تلك الثورات من أجل الإطاحة بالحكام داخل الدولة العربية.

1- سمير حمدي: في نقد عزمي بشارة، الحوار المتمدن، العدد 3461، 2011/09/19، 08:47، المحور، مواضيع وأبحاث سياسية، 2018/03/13، سا: 11:10. الموقع:www.ahewar.org .

إلا أن سمير حمدي يصف هذه المواقف بالساذجة وعجز أصحابها فكريا وسياسيا، فهو يؤيد عزمي بشارة بقوله أنه هو " عقدة" أنظمة الاستبداد، أي أنه حاجز لا يقهر أمام هذه الأنظمة المستبدة وذلك من خلال دوره الفعال التنويري، فهو في مراحل نشاطه السياسي دائما ما يشكل مصدر قلق لكل الأنظمة المستبدة (الصهيونية أو الطغيان العربي).

وما يمثل مصدر القوة حسبه عند **عزمي بشارة** هو رغم أنه علماني إلا لا أنه يرفض ولا يعادي التوجهات الدينية الأخرى.

كما أنه من الأسباب التي دفعت الأطراف المعادية للهجوم عليه هو نقده للنظم الاستبدادية وما يحدث في الواقع السياسي العربي، ونقده للكيان الصهيوني ودفاعه عن حقوق شعبه، وكان ذلك انطلاقا من الشارع ثم عن طريق المؤسسات وذلك من خلال الكتابات الفكرية وكذلك وضع النظريات الفلسفية[1].

ومنه فإن سمير حمدي يرى عكس كل من هشام غصيب ويحيى أبو زكريا وآخرون من النقاد حيث يقول أن فكر **عزمي بشارة** السياسي وما يقوم به هو تنوير للعقول العربية وهو بهذا يحرر هذه العقول من الاستبداد المسلط عليهم من طرف الأنظمة الظالمة كما أنه وصف كل من يعارض عزمي بشارة بالسذاجة والعجز في التفكر السياسي الصائب كما يرى بان عزمي بشارة قد استمد كل هذه القوة من خلال عاملين

1-[111] سمير حمدي: في نقد عزمي بشارة، المرجع السابق.

اثنين أنه علماني ولكن لا يرفض التوجيهات الدينية الأخرى، وثانيا دفاعه عن حقوق شعبه ضد الكيان الصهيوني.

فهو دائما يحاول تحرير فكرة الحرية والممارسة الديمقراطية وإدخالها إلى العقول العربية ضد التلاعب بالعقول من خلال وسائل الإعلام وكذلك الدعم الخارجي وكل هذا بحجة أن تحقيق الحريات يؤدي إلى الفوضى ولكن كل هذا هدفه هو البقاء في الحكم وترسيخ هذا المعتقد لدى أفراد هذا المجتمع، فعزمي بشارة يرى في هذا أن السلطة التي تمارس الاستبداد فهي تمارس نوعا من الاستعباد وبهذا وجد عزمي بشارة نفسه في مواجهة مع القوى السلطوية في الوطن العربي وأصحاب النفسية العبودية كما سماها هو والعداء ضد الكيان الصهيوني الذي هو معادي لكل فعل أو فكر تحرري للعقل العربي ويمثل عزمي بشارة هنا همزة وصل بين من يدعون إلى هذا التحرر مثل عبد الرحمان الكواكبي وأيضا ابن أبي الضياف التونسي من أجل النهوض بالفكر العربي وإصلاحه رغم اختلاف السياقات التاريخية[1].

ومنه فإن سمير حمدي يرى بأن عزمي بشارة هو مدافع عن الحرية ضد الاستبداد السلطوي فهو يدعو إلى تحرير العقل العربي من أوهام التسلط التي سادت طويلا وما تحاول هذه الأنظمة ترسيخه من مخاوف وقوع فوضى إذا تم تبني الديمقراطية كنظام سياسي وإن عزمي بشارة قد واجه من خلال فكره وما يطرحه للفرد العربي كل هذه

1-سمير حمدي: في نقد عزمي بشارة، المرجع السابق.

المخاوف وهو هنا يحاول النهوض بالأمة العربية للتحرر من العبودية السلطوية وامتداد المفكرين السابقين حاولوا النهوض بالفكر العربي.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات التي تمثلت في التالي :

- حيث في الفصل الأول قمنا بتقديم تعريفات للديمقراطية عبر العصور منذ اليونان الى يومنا هذا، والتي تعني في مفهومها حكم الشعب، ثم تطورت الى حكم الشعب بالشعب، ثم حكم الشعب بالشعب وللشعب، وبهذا لم يكن هناك تعريف جامع مانع لها.
- أما الليبرالية التي ظهرت في العصر الحديث فقد تم التطرق إليها من جانبين الاقتصادي والسياسي، حيث في الجانب الاقتصادي تعني عدم تدخل في الشؤون التجارية، أما سياسياً فقد ارتكزت على الحرية الفردية داخل المجتمع، كما أن العلاقة التي جمعت بين الديمقراطية والليبرالية بإعتبار أن كل منهما يقوم على مبدأ الحرية والمساواة، بالإضافة الى نقاط أخرى، من اقرار بالحقوق الدستورية وحرية الأفراد داخل المجتمع هي علاقة تكاملية، فلا ليبرالية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون وجود ليبرالية، ومنه ظهرت ضرورة المزاوجة بين كل من الديمقراطية والليبرالية، وظهور النظام الديمقراطي الليبرالي.
- رغم أن مفهوم الديمقراطية الليبرالية غربي الأصل، إلا أنه تسرب الى الفكر العربي، لما يحمله من مبادئ الحرية والمساواة، وكان ابتداءاً من الاستعمار النابليوني لمصر،

التي يمكن القول أنها البوابة التي نفذ منها هذا المفهوم الى الوطن العربي، بالإضافة إلى عوامل أخرى الى جانب الاستعمار من طباعة، الترجمة، الإعلام الجماهيري، كذلك البعثات العلمية.

- إن عزمي بشارة في مفهومه لكل من الديمقراطية والليبرالية لم يختلف عن سابقيه من المفكرين، لأن الديمقراطية هي حكم الشعب والليبرالية هي الحرية الفردية فهي تهدف الى ضمان الحقوق المدنية للفرد، فظهور الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة الصراع بين الطبقة الارستقراطية والطبقة الوسطى، للأجل إحلال مبدأ العدالة الاجتماعية والخروج من سلطوية الحكم .
- أما فيما يخص اللقاء بين الديمقراطية والليبرالية فهو يرى أنه كان بعد الحرب العالمية الثانية، وانحلال النخب السياسية، إضافة الى الأزمة الاقتصادية مما أدى الى ضرورة وجود أنظمة دستورية، ومنه ظهرت الحاجة الى الربط بين مبادئ كل من الديمقراطية والليبرالية، خاصة بعد اقتناع الليبراليون بأن أفضل حامي للحرية هو الحكم الديمقراطي نتيجة للانتشار التعليم .
- الديمقراطية الليبرالية كأي نظام حكم سياسي يحتاج الى مجموعة من المبادئ والأسس يقوم عليها، حيث يرى عزمي بشارة أن المبدأ الأول والأساسي للوصول الى السلطة يتمثل في الانتخابات الحرة والنزيهة بالإضافة الى الفصل بين السلطات والمواطنة الى جانب التعددية السياسية (الحزبية) .

- أما بخصوص نظرته للثورات العربية، فيرى أنه في حالة وجود هيمنه واستبداد فالحكم يكون قيام الثورة أمر ضروري للإصلاح وكانت الثورة الفرنسية خاصة 1789م، بشعاراتها(الحرية، الإخاء، والمساواة) هي التي أرست في نظره الدعائم الأولى كما مثلت الشرارة الأولى لباقي الثورات لتغيير النظام دام للمدة طويلة .
- أما فيما يخص دخول الديمقراطية الليبرالية إلى الوطن العربي فقد اعترضتها مجموعة من العوائق، أن المثقفين العرب تعاملوا معها فقط بما يخدم مصالحهم، إضافة الى وجود عوائق تتمثل في مشكلة الهوية ولقومية وغيرها التي وقف في وجه الإصلاح الديمقراطي الليبرالي في الوطن العربي.
- يقول عزمي بشارة أن الثورة هي أمر ضروري لتغيير النظام السائد الذي كان رافض للإصلاح، فجاء التحرك الشعبي لتغييره وأن كل من الثورات العربية المصرية والتونسية والسورية التي قام بدراستها ثورات حقيقية كان لابد من أن تقوم في وجه الاستبداد وسلطة الحكم، وأنها ثورات عفوية وليست مؤمرة على الحكم أو تحريض، وأن الثورات العربية هي تعبير عن التلاحم بين مختلف البلدان العربية، وفي الأخير يمكن أن نتحدث عن جملة من النتائج خرجنا بها من هذه الدراسة، وهي أن عزمي بشارة يعتبر مجدد في الفكر الديمقراطي العربي بما اضافه له من بعد ليبرالي خاصة، راعى فيه الخصوصية الدينية والعرقية للأقليات المسيحية، مع التسليم بكونه ناقلا لمعظم فكره في هذا الإطار عن الفكر الغربي.

- مواكبته لتغيرات الواقع العربي، حيث كانت له إسهامات فكرية في التأريخ للحوادث ومحاولة فهمها والتنظير لها بغرض توجيهها، ومن ذلك حكمه على الثورات العربيةّ، كونها ثورات حقيقية لعب العامل الذاتي والمتغير الداخلي العربي(المظالم الاجتماعية) العامل الأساس فيها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

1/ المصادر:

1) عزمي بشارة ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير ،ج1 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر، 2016،ط1.

2) عزمي بشارة :في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ط1.

3) عزمي بشارة: الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر،2012،ط1.

4) عزمي بشارة: أن تكون عربيا في أيامنا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ط1،ص 29.

5) عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحركة محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د ط.

6) عزمي بشارة: صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل حينما تتجب الديمقراطية نقائض الليبرالية، سياسات عربية، ع 23، 2 نوفمبر 2016.

7) عزمي بشارة: طروحات عن النهضة المعاقة، رياض الريس، بيروت، 2003م، دط.

8) عزمي بشارة: في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ط1

مقابلات تلفزيونية :

1) عزمي بشارة : حقيقة المواطنة في الدول العربية، قناة الجزيرة الفضائية، حصة في العمق، الموقع2012/07/24 . freedom for news .syria, for all ، سا 22:47، تاريخ الإطلاع : 14/ 2018/03، 14.00.

2) عزمي بشارة :الخلفيات والمغزى ،المآلات لثورة الشعب التونسي، قناة الجزيرة الفضائية ،حصة في العمق ،2011/1/24،تاريخ الاطلاع :2018/4/14،سا:21:08.

3) عزمي بشارة: أفكار حول الثورة السورية، تحديد الجزيرة، 2011/06/10م،سا17:36، تاريخ الاطلاع: 2018/04/18، سا 19:36، الموقعwww.aljazeera.net :

4) عزمي بشارة: الديمقراطية في أول الربيع العربي، قناة الجزيرة الفضائية، حصة في العمق، 2012/07/23، 19:05، تاريخ الاطلاع، 2019/04/14م، سا 20:52.

5) عزمي بشارة: الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها، قناة الجزيرة الفضائية، حصة في العمق،for all . freedomfornews.syria، 23/07/2012، سا 19:47 تاريخ الاطلاع 2018/03/14، سا 12:58 .

6) عزمي بشارة: دول عربية مولت حركة تمرد لإسقاط مرسي، الأحد 2017/04/02، سا 20:27، تاريخ الاطلاع، 2018/04/08م، سا 20:27 الموقع com.www.almodon :

7) عزمي بشارة: يحلل المشهد المصري، قناة الجزيرة الفضائية، حصة حديث الثورة، 2015/01/25، تاريخ الاطلاع 2018/04/13، سا 13:25.

2/قائمة المراجع :

1)برهان غليون ومجموعة مؤلفين: حول الخيار الديمقراطي، مركز الوحدة العربية، بيروت،1994، ط1.

2)جوزيف أشومبيتر: الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الحمراء، بيروت، 2011، ط1.

3)جون ستيورات ميل: عن الحرية، تر هيثم كامل الزبيدي، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، د ط.

4)سلامة موسى : الثورات، الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، د ط.

5)عبد الرحيم بن صمايل السلمي: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، السعودية، جدة، 2003، ط1.

6)عبد الله العروي: مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993، ط5.

7)عبد الله الغذامي: الليبرالية الجديدة أسئلة في الحرية والتفاوضية الثقافية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2013، ط2 .

8)عمار عباس: العلاقة بين السلطات في ظل الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري، دار الخلدونية، القبة القديمة الجزائر، 2010، ط1.

9)محمد نصر مهنا: علوم السياسة الأصول والنظريات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، د ط.

10) محمود محمد عبد الرحيم علي الصاوي: الفكر الليبرالي تحت المجهر، جامعة الأزهر، القاهرة، 2011، ط1.

11) مراد وهبة: رباعية الديمقراطية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،2011 ،ط1 .

12) مسعود طيبي : الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين، دار هومة، الجزائر، 2007، د ط .

3/الموسوعات والمعاجم :

1)إبراهيم مذكور: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمبرية، القاهرة، 1983، د ط.

2)أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تر:،أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس سنة 2011، ط 2، ج 1.

3)تدهوند رتش: دليل أكسفورد للفلسفة، تر: نجيب الحصادي، ج 1، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، دط .

4)جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، د ط، ص 569.

5)قاموس المصطلحات السياسية: بوابة فلسطين القانونية، ص 42، www.pal.lp.org.

6)مراد وهبة : المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ط5.

المذكرات :

1)عباس عائشة: إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الدراسية 2008/2007.

المقالات :

1) برهان غليون: مقال في مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية www.aljazeera.net 2005/06/02، سا12:30، تاريخ الاطلاع، 2018/03/11، سا 17:25.

2) خليل سامي أيوب: مفهوم الديمقراطية من الليبرالية إلى الرأسمالية، الحوار المتمدن ع 3566، 2011/12/04، 1:11، المحور حقوق الإنسان.

3) سمير حمدي: في نقد عزمي بشارة، الحوار المتمدن، العدد 3461، 2011/09/19، 08:47، المحور، مواضيع وأبحاث سياسية، 2018/03/13، سا: 11:10. الموقع:www.ahewar.org .

4) الطيب بوعزة: نقد الليبرالية، التنوير للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، ط1

5) محمد بن صالح العلي: الشورى والديمقراطية وفق أم خلاف؟ الاثنين 03 جمادى الأول 1433هـ، www.islamtoday.net ،الموافق لـ 26 مارس 2012، ، تاريخ الاطلاع 2018/03/25، سا .20:26.

6) هشام غصيب: في نقد عزمي بشارة، الحوار المتمدن، العدد 3461، 2011/09/19، 08:47، المحور، مواضيع وأبحاث سياسية، 2018/03/13، سا: 11:10. الموقع:www.ahewar.org

7) يحيى أبو زكريا: في الصورة عزمي بشارة، الأثنين :2009/05/18، سا: 4:34، تاريخ الإطلاع على الموقع: 2018/03/13، سا: 10: 11، الموقع : **www.ahewar.org**

فهرس الموضوعات

المواضيع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والليبرالية	**07**
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية	**07**
–نشأتها	**10**
المطلب الثاني : مفهوم الليبرالية	**14**
–نشأتها	**17**
المبحث الثاني: العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية	**20**
المبحث الثالث: تسرب الديمقراطية الليبرالية للفكر العربي	**24**
الفصل الثاني : الديمقراطية الليبرالية عند عزمي بشارة	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والليبرالية عند عزمي بشارة	**37**
– مفهوم الديمقراطية والليبرالية	**37**
المطلب الأول: ظهور وتطور الديمقراطية الليبرالية	**38**
المطلب الثاني: الدمج بين الديمقراطية والليبرالية عند عزمي بشارة	**40**
المبحث الثاني: أسس ومبادئ الديمقراطية الليبرالية عند عزمي بشارة	**45**
المبحث الثالث: نظرته للثورات الغربية	**55**
الفصل الثالث : عزمي بشارة والديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي	

تمهيد	**62**
المبحث الأول: رؤيته للديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي	**63**
المبحث الثاني: موقف عزمي بشارة من الثورات العربية الديمقراطية(مصر، سوريا، وتونس نموذجاً)	**72**
المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لعزمي بشارة	**94**
خاتمة	**104**
قائمة المصادر المراجع	**109**
فهرس الموضوعات	**117**